



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الخامس عشر - أكتوبر 2021

تحديث توقعات النمو والتضخم

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملاح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

تقديم

في إطار جهود صندوق النقد العربي لدعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، يُصدر الصندوق عدداً من التقارير الدورية والدراسات التي تهتم بالشأن الاقتصادي العربي. في هذا السياق، ارتأى الصندوق أهمية إصدار تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" بهدف إمداد صناع القرار في الدول العربية برؤية استشرافية وتحليلية لأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية على عدة أصعدة تتمثل في: النمو الاقتصادي، واتجاهات تطور الأسعار المحلية، والأوضاع النقدية، والمالية العامة، والقطاع الخارجي. يتم صياغة التوقعات المُتضمنة في هذا التقرير استناداً إلى أحدث التطورات في البيئة الاقتصادية الدولية، وبما يعكس المستجدات في الاقتصادات العربية ومسارات الإصلاح الاقتصادي المختلفة. يتكامل التقرير مع إصدارات الصندوق الأخرى، خاصة التقرير الاقتصادي العربي الموحد. فمع صدور التقريرين، يتمكن المهتمون بالشأن الاقتصادي العربي من متابعة التطورات الاقتصادية الحالية في الدول العربية واستشراف ملامح الأداء الاقتصادي لفترات لاحقة. يأمل صندوق النقد العربي في أن يُمثل التقرير إضافةً جديدةً للجهود البحثية التي يقوم بها لخدمة الدول الأعضاء، وأن يوفق في سد ثغرة بحثية تتمثل في محدودية التوقعات للأداء الاقتصادي للدول العربية كمجموعة إقليمية مستقلة، الأمر الذي يطمح الصندوق من خلاله إلى المساهمة في تعزيز القرار الاقتصادي في البلدان العربية ودعم مسيرتها باتجاه تحقيق النمو الشامل والمستدام.

والله ولي التوفيق،،،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

واجه الأقتصاد العالمي في عام 2021 تحديات ترتبط بهدى قدرة دول العالم على دعم مستويات التعافي الأقتصادي من تبعات جائحة كوفيد-19، وتخفيف أثارها على الأفراد والشركات، لاسيما في ظل استمرار انتشار الفيروس والسلالات المتحورة منه في العديد من مناطق العالم. في هذا السياق، تتوقع المؤسسات الدولية **نمو الأقتصاد العالمي** خلال عام 2021 بنسبة تتراوح بين 5 و6 في المائة لعام الجاري وسط مسارات متباينة للتعافي الأقتصادي تقودها الأقتصادات الكبرى، وبعض الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة. يحيط ببقاء النمو الأقتصادي العالمي مخاطر تتعلق بارتفاع مستويات عدم اليقين بشأن مسارات احتواء الفيروس، والتشديد المبكر المحتمل للسياسة النقدية الأمر الذي قد يفوض فرص التعافي الكامل للأقتصاد العالمي.

شهدت **أسواق النفط الدولية** تعافياً ملموساً في ظل تسارع وتيرة النشاط الأقتصادي والتجارة الدولية، وهو ما ساهم إلى جانب استمرار العمل باتفاق "أوبك" على زيادة الأسعار العالمية للنفط، حيث ارتفع سعر سلة خامات أوبك المرجعية بنحو 65 في المائة منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر أكتوبر. في ضوء التطورات التي شهدتها السوق في عام 2021، اتخذت الدول المنتجة الرئيسة للنفط داخل وخارج أوبك المشاركة في "اتفاق أوبك+" قراراً بزيادة كميات الإنتاج النفطي بنحو 400 ألف برميل يومياً، ومد العمل باتفاق تعديل كميات الإنتاج حتى نهاية عام 2022، علاوة على رفع خط الأساس المرجعي لكميات الإنتاج النفطي لعدد من الدول المنتجة الرئيسة للنفط ومن بينها بعض الدول العربية.

كغيرها من دول العالم شهدت **الدول العربية** مسارات متباينة للتعافي الأقتصادي خلال عام 2021 استناداً إلى عدد من العوامل لعل من أهمها اختلاف مستويات التقدم على صعيد تنفيذ حملات التلقيح الوطنية، ومدى قدرة حكومات هذه الدول على دعم التعافي الأقتصادي. مكن التقدم المحقق على صعيد حملات التلقيح الوطنية عدد من الدول العربية من فتح اقتصاداتها وهو ما دعم أداء بعض القطاعات الأقتصادية ذات الروابط المباشرة وغير المباشرة القوية مع القطاعات الأقتصادية الأخرى. كما ساهم حرص بعض الحكومات العربية لاسيما تلك التي لديها حيز مالي ملائم على استمرار تبني مجموعة من حزم التحفيز في تنشيط جانب الطلب الكلي خلال العام الجاري وساعد على استمرارية الأعمال في إطار حزم التحفيز، بلغ إجمالها على مستوى الدول العربية 341.5 مليار دولار بنهية شهر سبتمبر 2021.

استفادت الدول العربية كمجموعة كذلك خلال عام 2021 من تعافي الطلب الخارجي، ومن انتعاش السوق العالمية للنفط، وتواصل الإصلاحات الأقتصادية وإصلاحات المالية العامة، الأمر الذي يتوقع على ضوءه تسجيل الدول العربية معدل نمو يقدر بنحو 2.7 في المائة في العام الجاري. فيما يتوقع تصاعد وتيرة النمو إلى 5.2 في المائة في العام المقبل في ظل استمرار التقدم على صعيد حملات التلقيح الوطنية، وزيادة كميات الإنتاج النفطي لعدد من الدول العربية المنتجة الرئيسة للنفط، والتعافي الأسرع لعدد من القطاعات الأساسية مثل قطاعات السياحة والتجارة والتشييد والبناء والاتصالات وتقنية المعلومات والصناعات التحويلية.

من المرتقب أن تشهد **معدلات التضخم** في بعض الدول العربية ضغوطات تضخمية خلال عام 2021 تآثراً بمجموعة من العوامل أهمها الارتفاع الملموس للأسعار العالمية للغذاء، إضافة إلى ارتفاع أسعار منتجات الطاقة لاسيما في ظل تطبيق عدد من الدول العربية آلية التسعير التلقائي لمنتجات الطاقة لتتوافق مع التغيرات في الأسواق العالمية. كما يتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار بآثر التمير الناتج عن الضغوطات التي تواجه أسعار صرف العملة المحلية في بعض الدول العربية، بالإضافة إلى تصاعد الضغوط التضخمية الناتجة عن أثر زيادة مستويات الطلب المحلي في بعض الدول كنتيجة لزيادة مستويات المعروض النقدي ورفع معدلات الأجور. كما يتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار في بعض الدول العربية بالتغيرات في حجم الإنتاج الزراعي المرتبط بالتقلبات المناخية في هذه الدول. في المقابل، من المتوقع انحسار الضغوطات التضخمية في عام 2022 بفعل زوال جانب من الاختناقات الحالية المؤثرة على سلاسل الإمداد والزيادات المتوقعة في مستويات المعروض من السلع والخدمات.

تقرير "أفاق الأقتصاد العربي"

الإصدار الخامس عشر - أكتوبر 2021

أولاً: البيئة الأقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية.....	4
اتجاهات النمو العالمي.....	4
أسعار الفائدة والصرف.....	9
التجارة الدولية.....	11
المخاطر الأقتصادية.....	12
ثانياً: توقعات الأداء الأقتصادي الكلي للدول العربية 2022-2021.....	17
النمو الأقتصادي.....	17
اتجاهات تطور الأسعار المحلية.....	37
الملاحق.....	44
اتجاهات النمو الأقتصادي في الدول العربية (2022-2013).....	44
اتجاهات تطور الأسعار المحلية في الدول العربية (2022 - 2013).....	45

أولاً: البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية

واجه الاقتصاد العالمي في عام 2021 تحديات ترتبط بمدى قدرة دول العالم على دعم مستويات التعافي الاقتصادي من تبعات جائحة كوفيد-19 وتخفيف آثارها على الأفراد والشركات، لاسيما في ظل استمرار انتشار الفيروس والسلالات المتحورة منه في العديد من مناطق العالم. في هذا السياق، تشير تقديرات المؤسسات الدولية إلى توقع نمو الاقتصاد العالمي بما يتراوح بين 5 و6 في المائة في عام 2021، وسط مسارات متباينة للتعافي الاقتصادي ما بين الدول المتقدمة والدول النامية استناداً إلى التقدم المحرز على صعيد برامج التلقيح، واختلاف مستويات قدرة حكومات دول العالم على تقديم الدعم الكافي لاقتصاداتها من خلال حزم التحفيز المالي. في ظل حزم التحفيز المالي السخية التي يتبناها عدد من الاقتصادات المتقدمة التي من شأنها ضخ التريلونات من الدولارات في هذه البلدان، شهدت مستويات الطلب العالمي والتجارة الدولية تسارعاً ملحوظاً لاسيما خلال النصف الثاني من عام 2021، وهو ما شكّل ضغطاً استثنائياً على الموارد الاقتصادية العالمية، وعلى جانب العرض وسلاسل الإمداد الدولية، خاصة في ظل استمرار القيود المفروضة بسبب الجائحة. نتج عما سبق موجة من الضغوطات التضخمية التي وإن كانت تُعزى إلى عوامل مؤقتة من المتوقع زوالها مع فتح الاقتصادات العالمية، إلا أن المخاوف من إمكانية استمراريتها قد يدفع البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة للعودة السريعة إلى المسارات التقليدية للسياسة النقدية ومن ثم رفع أسعار الفائدة على العملات الرئيسية.

هذه التطورات قد تؤدي إلى نشوء عدد من المخاطر التي تواجه الاقتصادات الناشئة خلال أفق التوقع، لا سيما تلك التي لديها مستويات مرتفعة من الاقتراض الخارجي، وتعاني من ارتفاع مستويات الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، حيث قد تؤدي إلى الضغط على أسعار الفائدة وأسعار الصرف في هذه البلدان، وإلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى خارج هذه البلدان وهو ما قد ينتج عنه أزمات مالية في بعض هذه الأسواق وتحديات تواجه التعافي الكامل والمتوازن للاقتصاد العالمي. بناء عليه، تبرز الأولويات على صعيد السياسات في الاستمرار في إحراز التقدم المنشود على صعيد برامج التلقيح الوطنية لتعزيز الجاهزية الصحية لمواجهة الوباء والسلالات المتحورة منه، واستمرار تبني كافة التدابير التي من شأنها تعزيز الحيز المالي اللازم لدعم التعافي الاقتصادي في سياق أطر منسقة للسياسات النقدية والمالية والاحترازية الكلية، ومواصلة الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى زيادة مستويات الناتج الممكن الوصول إليه، وتعزيز فرص الوصول إلى النمو القوي والشامل والمتوازن والمستدام بما يستلزمه ذلك من مواجهة المخاطر المشتركة التي تواجه الاقتصادات العالمية حالياً ممثلة في دعم قدرة الحكومات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والوفاء بالالتزامات الدولية في إطار خفض انبعاثات الكربون، ومواجهة المخاطر المرتبطة بارتفاع مستويات المديونية والهشاشة المالية.

النمو العام المقبل ليسجل نحو 4.9 في المائة. تم تعديل التوقعات بخفض طفيف لمعدل النمو الاقتصادي العالمي المتوقع في عام 2021 بنحو 0.1 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات الصندوق الصادرة في شهر يوليو لعام 2021، بما يعكس خفض توقعات معدل نمو الاقتصادات المتقدمة بنحو 0.4 نقطة مئوية ليصل إلى 5.2 في المائة نتيجة

اتجاهات النمو العالمي

قام صندوق النقد الدولي⁽¹⁾ بتحديث توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي وفقاً لتقرير أفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أكتوبر 2021، حيث توقع التقرير نمو الاقتصاد العالمي بحوالي 5.9 في المائة في عام 2021، وتراجع معدل

¹ IMF, (2021). "Global recovery continues, but the momentum has weakened, and uncertainty has increased", Oct.

مساراته الطبيعية في الاقتصادات المتقدمة، ستظل باقي دول العالم تواجه طفرات جديدة في مستويات الإصابة وخسائر في الأرواح بسبب جائحة كوفيد-19. وفي كافة الحالات سيظل التعافي العالمي غير مؤكد حتى في البلدان التي تسجل حالياً مستويات منخفضة للغاية من الإصابة بالعدوى، طالما كان الفيروس أخذ في الانتشار والتحول في بلدان أخرى.

يعتبر ارتفاع الضغوط التضخمية من أهم التحديات التي باتت تواجه الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء خلال أفق التوقعات كنتيجة لتسارع وتيرة الطلب، والارتفاعات الملموسة لأسعار السلع الأساسية. في هذا الإطار، توقع الصندوق أن يعود التضخم إلى مستوياته السابقة للوباء في معظم البلدان في عام 2022، ولكن وسط أجواء مرتفعة من عدم اليقين. بناءً عليه، يتعين على البنوك المركزية عموماً التركيز بشكل أكبر على الضغوطات التضخمية متوسطة الأمد، وتجنب التشديد المتسرع للسياسة النقدية استناداً إلى الارتفاعات العابرة لمعدلات التضخم والانتظار إلى حين وضوح ديناميكية العوامل المحركة للضغوط التضخمية، حتى لا يحدث ذلك انتكاسة حادة لمسارات تعافي الاقتصاد العالمي ليهبط معدل النمو إلى ما دون المستويات المتوقعة.

بناءً على ما سبق، تبرز أهمية التحرك العاجل لنشر اللقاحات وفق مبادرة صندوق النقد الدولي لحشد تمويل دولي بقيمة 50 مليار دولار لرفع نسبة المُطعمين على مستوى العالم إلى 40 في المائة على الأقل بنهاية عام 2021، و70 في المائة على الأقل في منتصف عام 2022 لوضع حد لانتشار الوباء عالمياً.

كما يعتبر تعزيز أوضاع السيولة من أهم الأولويات لدعم التعافي الاقتصادي العالمي في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه بلدان العالم لتجاوز التداعيات الناتجة عن الجائحة. ومن هنا تأتي أهمية القرار التاريخي لصندوق النقد الدولي بالتوزيع العام لمخصصات من حقوق السحب

الاضطرابات التي شهدتها سلاسل الإمداد العام الجاري وتأثيراتها على النشاط الاقتصادي في بعض هذه الدول. في حين تم رفع توقعات معدل نمو الاقتصادات المتقدمة للعام المقبل ليصل إلى 4.5 في المائة مقارنة بالتوقعات الصادرة في شهر يوليو الماضي بفعل آثار حفز الطلب الكلي الناتجة عن حزم التحفيز المالي الضخمة المُنبئة في بعض الاقتصادات المتقدمة لا سيما فيما يتعلق بخطتي الوظائف والأسر في الولايات المتحدة الأمريكية، وخطة الجيل القادم في الإتحاد الأوروبي.

في المقابل، تم رفع توقعات النمو للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة على نحو طفيف (0.1 نقطة مئوية) في عام 2021 ليصل إلى 6.4 في المائة بما يعكس على وجه الخصوص تراجع حدة انتشار الوباء وتوزيع اللقاحات في الدول منخفضة الدخل، فيما يقابل ذلك جزئياً آفاق اقتصادية أقوى على المدى القريب لبعض الدول النامية المصدرة للسلع الأساسية في ظل انتعاش أسعار هذه السلع. في حين تم رفع توقعات نمو المجموعة للعام المقبل مقارنة بالتوقعات الصادرة في يوليو ليصل إلى 5.1 في المائة بافتراض تحقيق تقدم في مسارات التلقيح ضد الفيروس.

توقع التقرير أن يترك تباين مسارات التعافي العالمي بصمات دائمة على أداء الاقتصاد العالمي على المدى المتوسط، في ظل فجوات الأداء الاقتصادي الحالية التي تتوقف بالأساس على مدى قدرة دول العالم على الحصول على اللقاحات، والاستمرار في دعم السياسات. أدى الانتشار السريع لمتحور دلتا والتهديدات الناتجة عن ظهور متحورات جديدة إلى زيادة عدم اليقين بشأن السرعة التي يمكن بها التغلب على الوباء، ومن ثم أصبحت خيارات السياسة أكثر صعوبة، مع وجود مساحة محدودة للمناورة.

حذر الصندوق⁽²⁾ من تبعات مسارات التعافي المتباينة ما بين دول العالم استناداً إلى مستويات توفر اللقاحات، ففي حين من المتوقع عودة سريعة للنشاط الاقتصادي إلى

2 IMF, (2021). "Fault Lines Widen in The Global Recovery", July.

أشار البنك الدولي إلى ارتفاع التضخم على مستوى العالم لتفوق مستوياته المسجلة قبل الجائحة، وبوتيرة أسرع مما كانت عليه بعد فترات الركود العالمي السابقة بفعل تعافي مستويات الطلب الكلي مقارنة بمستويات الطلب المسجلة في عام 2020. وفي حين من المتوقع أن تتحسّر الضغوط التضخمية في عام 2022، إلا أن هذا الأمر يفرض المزيد من التحديات على إدارة السياسة النقدية خاصة في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة التي تعتمد على سياسات نقدية توسعية إلى درجة كبيرة لضمان استدامة التعافي⁽⁵⁾.

من جهتها توقعت الأمم المتحدة⁽⁶⁾ زيادة الناتج الإجمالي العالمي بنسبة 5.4 في المائة لعام 2021، ونحو 4.1 في المائة في عام 2022. في هذا الإطار من المتوقع أن تنمو البلدان المتقدمة بنسبة 5 في المائة في عام 2021، والدول النامية بنسبة 6.1 في المائة. أشارت الأمم المتحدة إلى أن هذا التعافي يعكس تحسن آفاق النمو الاقتصادي في بعض دول العالم لاسيما في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والصين على وجه الخصوص كونهما يمثلان أكبر اقتصادين على مستوى العالم، بينما لا تزال مسارات التعافي في العديد من الدول الأخرى يشوبها عدم اليقين، حيث من المتوقع أن تمتد مسارات التعافي في هذه الدول حتى عام 2022 أو 2023.

أوضحت الأمم المتحدة تسارع وتيرة التعافي في عدد من البلدان بفعل الزيادة في مستويات الإنفاق الحكومي، والسياسة النقدية التيسيرية، واستمرار التدابير الصحية الهادفة إلى احتواء انتشار الفيروس. غير أن العالم قد شهد خلال شهر أغسطس ارتفاعاً ملموساً في معدلات الإصابة بالفيروس نتيجة ظهور متحورات سريعة الانتشار من الفيروس. رغم ذلك تمكنت البلدان التي قطعت شوطاً مهماً على صعيد حملات التلقيح من إعادة فتح اقتصاداتها تدريجياً، ما أدى إلى تعزيز الإنفاق الاستهلاكي وتصادد مستويات الأسعار.

الخاصة تعادل قيمتها 650 مليار دولار توزّع على البلدان الأعضاء بالتناسب مع حجم حصة عضويتها في رأس مال الصندوق، حيث ستحصل الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة على 42.2 في المائة من إجمالي هذه التوزيعات (275 مليار دولار) من بينها نحو 3.2 في المائة للبلدان منخفضة الدخل. ستساهم هذه المخصصات في تخفيف مخاطر الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، والحد من انتقال التداعيات، وتعزيز استقرار النظام النقدي الدولي، والتوصل إلى تعافٍ عالمي صلب ومستدام⁽³⁾.

في السياق ذاته، توقع البنك الدولي⁽⁴⁾ أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5.6 في المائة في عام 2021 بما يمثل أقوى وتيرة نمو له بعد ركود اقتصادي هو الأعمق على مدار التسعين عاماً السابقة نتيجة جائحة كوفيد-19. يعود النمو المتوقع هذا العام إلى انتشار عملية إنتاج وتوزيع اللقاحات والانتعاش المسجل في عدد من الاقتصادات الكبرى.

في هذا الإطار، أشار البنك الدولي إلى أن البيانات عالية التواتر توضح استمرارية وتيرة تعافي النشاط الاقتصادي العالمي، حيث سجل مؤشر مديري المشتريات المركب العالمي نحو 56.6 نقطة في شهر يونيو بما يمثل واحداً من بين أعلى المستويات التي سجلها المؤشر على مدار 15 عاماً مدفوعاً بالتحسن المسجل لمؤشر مديري المشتريات في القطاع الخدمي، حيث وصل إلى 57.5 بما يُمثل ثاني أكبر معدل توسع منذ منتصف عام 2007.

لا تزال هناك مخاوف من تداعيات استمرار ظهور حالات جديدة من الإصابة بالسلالات المتحورة من الفيروس وهو ما قد يعيق الانتعاش في العديد من الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ولا سيما في شرق آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا جنوب الصحراء. كما يحيط بالتعافي الاقتصادي العالمي مخاوف من التشديد المبكر للأوضاع المالية خاصة في ظل ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصادات المتقدمة.

⁵ WB, (2021). "Global Monthly", July.

⁶ UN, (2021). "World Economic Situation and Prospects", August 2021 Briefing.

³ IMF, (2021). "Questions and Answers on Special Drawing Rights", August.

⁴ World Bank, (2021). "Global Economic Prospects", June.

توقعات متقاربة بشكل كبير مع توقعات المنظمة لنمو الاقتصاد العالمي الصادرة في شهر مايو 2021.

أدت الزيادة السريعة في الطلب مع إعادة فتح الاقتصادات المتقدمة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل النفط والمعادن. كما تواصل ارتفاع أسعار المواد الغذائية خاصة في الأسواق الناشئة. وزادت حدة الاختناقات التي تواجه سلاسل التوريد الناجمة عن الوباء نتيجة ضغوط التكلفة، وفي الوقت نفسه، ارتفعت تكاليف الشحن بشكل حاد.

أوضحت المنظمة تباين وتيرة تصاعد المستوى العام للأسعار ما بين دول العالم، ففي حين ارتفعت معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الاقتصادات الناشئة بشكل كبير، لا تزال الارتفاعات المسجلة في عدد من الاقتصادات المتقدمة الأخرى، لا سيما في أوروبا منخفضة نسبياً. في هذا الإطار، من المتوقع أن تتلاشى هذه الضغوط التضخمية بمجرد تجاوز الاختناقات المؤقتة التي تؤثر على المستوى العام للأسعار وتزايد مستويات المعروض من عدد من السلع مع تسارع وتيرة النشاط الصناعي. بالتالي من المتوقع أن يسجل معدل التضخم في مجموعة العشرين ذروته بحلول نهاية عام 2021 وأن ينخفض خلال عام 2022. وعلى الرغم من حدوث زيادات كبيرة في الأجور في بعض القطاعات التي أعيد فتحها مثل النقل والترفيه والضيافة، إلا أن ضغط الأجور الإجمالي يعتبر معتدلاً في دول المجموعة.

لا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين، استناداً إلى مسارات التلقيح. فالمسارات المتسارعة للتلقيح من شأنها تعزيز مستويات الطلب وتقليل معدلات البطالة، إلا أنها تؤدي في المقابل إلى موجات تضخمية في المدى القريب، في حين أن المسارات المتباطئة للتلقيح من شأنها زيادة مستويات الإصابات بالمرض وانتشار طفرات فيروسية ما قد ينتج عنه تعافي أضعف وفقدان أكبر للوظائف.

أشارت الأمم المتحدة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تقود مرحلة التعافي الاقتصادي العالمي على خلاف الأزمة المالية العالمية السابقة التي قادت الصين العالم نحو الخروج منها. يأتي ذلك في ضوء استفادة العديد من دول العالم من الآثار الانتشارية الإيجابية للنشاط الاقتصادي والتجارة الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل حزم التحفيز المالي المتينة بقيمة 1.9 تريليون دولار (2 في المائة من الناتج الإجمالي العالمي)، الأمر الذي من شأنه على سبيل المثال رفع معدلات النمو بما لا يقل عن 0.5 نقطة مئوية في كل من الصين وأوروبا واليابان، فيما ترتفع الآثار الانتشارية الإيجابية لتصل إلى نحو نقطة مئوية زيادة في معدل نمو كل من كندا والمكسيك.

رغم ذلك فإن التصاعد في معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي بات يضغط على مستويات توظيف الموارد الاقتصادية، ونتج عنه اختناقات في حركة الشحن وتقلبات مرتفعة لأسعار السلع والعملات وارتفاع في معدلات التضخم على مستوى العالم، وهو ما من شأنه أن يدفع عدد من الاقتصادات الناشئة إلى رفع أسعار الفائدة الأمر الذي قد يقوض فرص استدامة التعافي الاقتصادي العالمي.

في السياق ذاته، أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁽⁷⁾ في تحديثها لتوقعات النمو الاقتصادي العالمي الصادرة في شهر سبتمبر إلى الانتعاش القوي للاقتصاد العالمي بما يعزى إلى الموقف التيسيري لكل من السياستين المالية والنقدية، والزيادة المطردة في أعداد الملقحين. إلا أن المنظمة أشارت إلى أنه على الرغم من أن الناتج الإجمالي العالمي قد ارتفع الآن فوق مستواه السابق المسجل قبل انتشار الوباء، إلا أن الانتعاش لا يزال غير متكافئ حيث لا يزال عدد من البلدان يواجه تحديات مختلفة تهدد استدامة التعافي.

بناءً عليه، توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في شهر سبتمبر الماضي نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5.7 في المائة هذا العام، و4.5 في المائة في عام 2022، وهي

⁷ OECD (2021), "Economic Outlook, Interim Report", September.

من المتوقع وفق تقديرات منظمة الأوبك نمو مستويات الطلب على النفط بنحو 5.8 مليون برميل يومياً في عام 2021 ليصل إلى 96.6 مليون برميل في اليوم مدعوماً بتسارع حركة التنقل والسفر لا سيما في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. يُشار في هذا الصدد إلى أن تقديرات الطلب على النفط خلال الربع الأخير من عام 2021 يشوبها عدم اليقين استناداً إلى المسارات المتوقعة لانتشار متحور دلتا. في المقابل، من المتوقع نمو مستويات الطلب على النفط بنحو 4.2 مليون برميل في اليوم في عام 2022 لتصل إلى 100.8 مليون برميل في اليوم متجاوزاً مستوياته المسجلة ما قبل الجائحة (8).

على مستوى الإمدادات النفطية من المتوقع نمو الإمدادات من خارج دول الأوبك بنحو 0.7 مليون برميل يومياً لتصل إلى 63.7 مليون برميل في عام 2021. لا تزال المحركات الرئيسية لنمو العرض في عام 2021 ممثلة في الزيادة المتوقعة للإنتاج في كندا وروسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والنرويج، حيث من المتوقع أن تشهد الولايات المتحدة الأمريكية نمواً سنوياً قدره 0.08 مليون برميل في اليوم فقط. في حين من المتوقع ارتفاع نمو الإمدادات من خارج دول المنظمة بنحو 3.0 مليون برميل في العام المقبل لتصل إلى 66.9 مليون برميل يومياً.

بناءً عليه، من المتوقع نمو الطلب على خام أوبك بنحو 5.0 مليون برميل يومياً في عام 2021 ليستقر عند مستوى 29.0 مليون برميل في اليوم، فيما يتوقع زيادته بنحو 1.2 مليون برميل في اليوم ليصل إلى 28.8 مليون برميل في اليوم في العام المقبل.

استناداً إلى ما سبق، شهدت الأسعار العالمية للنفط ارتفاعاً ملموساً خلال عام 2021، بنحو 65 في المائة منذ بداية العام وحتى نهاية شهر أكتوبر 2021 مقارنة بمستوياتها المسجلة بنهاية عام 2020 لتستقر عند مستوى 67.5 دولاراً للبرميل في المتوسط خلال الفترة المنصرمة من

أشارت المنظمة إلى الخيارات الصعبة على صعيد السياسات بالنسبة للاقتصادات الناشئة ذات المستويات المرتفعة من المديونية والتضخم التي تشهد مخاطر أكبر قد تقوض فرص التعافي الاقتصادي لا سيما في ضوء التوقعات بقرب تشديد الأوضاع المالية. بالتالي تحتاج الحكومات إلى ضمان استخدام جميع الموارد اللازمة لنشر اللقاحات بأسرع ما يمكن في جميع أنحاء العالم لإنقاذ الأرواح والحفاظ على الدخل والسيطرة على الفيروس.

بشكل عام، يجب تجنب الانسحاب المبكر والمفاجئ لدعم السياسات كون التوقعات على المدى القريب لا تزال غير مؤكدة مع ضرورة الحفاظ على الموقف التيسيري للسياسة النقدية ولكن مع توجيه واضح من البنوك المركزية حول الأفق الزمني والمدى الذي سيتم خلاله السماح بتجاوز معدلات التضخم للمستويات المستهدفة وتبني آليات شفافة لتعزيز التواصل بشأن التوقيت المخطط والإجراءات التدريجية في اتجاه العودة للمسارات التقليدية للسياسة النقدية.

في المقابل، يجب أن تظل السياسات المالية مرنة ومتوقفة على مسارات التعافي الاقتصادي، ويجب أن يتم التركيز على تبني أطر موثوقة لإدارة المالية العامة في الأجل المتوسط، تستهدف تعزيز القدرة على تحمل أعباء المديونية، بهدف الحفاظ على الثقة وتعزيز شفافية خيارات الموازنة العامة. كما تبدو أهمية تعزيز مستويات الاستثمار العام وتبني إصلاحات هيكلية لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات وتحسين آفاق النمو المستدام والعادل.

أسواق السلع الأساسية

أدت الزيادة السريعة في الطلب مع إعادة فتح الاقتصادات إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل النفط والمعادن والمواد الغذائية، كما زادت التوترات على طول سلاسل الإمداد الناجمة عن القيود المفروضة لاحتواء الوباء من ضغوط التكلفة الأمر الذي أسفر في مجمله عن تصاعد مستويات الأسعار العالمية.

⁸ OPEC, (2021). "Monthly Oil Market Report", Oct.

إلى نحو 62 دولاراً للبرميل واستقرارها عند نفس هذا المستوى العام المقبل.

يُشار إلى أن أسواق النفط تشهد منذ عام 2014 ارتفاعاً شديداً في مستوى التقلبات السعرية بما يؤثر على دقة التوقعات وتنبأين على إثره بشكل كبير المسارات المستقبلية لتوقعات الأسعار ما بين جهة وأخرى. تعكس هذه التقلبات التغيرات في أساسيات السوق، والاعتبارات الفنية لإنتاج النفط الصخري، والتطورات في سعر الدولار، وتعاملات أسواق العقود الآجلة، علاوة على التأثيرات الأخيرة المرتبطة بانتشار وباء كوفيد-19.

فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية الأخرى، فقد ارتفعت أسعار المعادن الأساسية بشكل ملحوظ هذا العام، مدعومة بالطلب القوي المستمر من الصين وكذلك الانتعاش في بقية العالم. من المتوقع ارتفاع أسعار السلع الأساسية بخلاف الوقود بنسبة 26.7 في المائة في عام 2021 في المتوسط مقارنة بالعام الماضي⁽¹⁰⁾، قبل أن تتراجع في عام 2022 مع تخفيف بعض القيود على صعيد جانب العرض.

كما شهدت أسعار المنتجات الزراعية ارتفاعاً كبيراً، لا سيما أسعار السلع الغذائية، ولا تزال المخاوف بشأن انعدام الأمن الغذائي قائمة في بعض الدول، لا سيما تلك التي تعاني من أوضاع داخلية غير مواتية أو ظواهر مناخية معاكسة. بشكل عام، من المتوقع ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية بنسبة 16 في المائة في عام 2021 قبل أن تستقر في عام 2022⁽¹¹⁾.

في هذا الإطار، يُشار إلى أن متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية قد بلغ نحو 127.4 نقاط في شهر أغسطس 2021، أي بزيادة قدرها 3.9 نقاط (3.1

عام 2021 وحتى نهاية منتصف شهر أكتوبر مقابل 41.5 دولاراً للبرميل خلال عام 2020.

في ضوء التطورات التي شهدتها الأسواق العالمية للنفط خلال النصف الأول من عام 2021 أعلن تحالف "أوبك+" في شهر يوليو الماضي تمديد العمل باتفاق تعديل إنتاج النفط حتى نهاية 2022 بدلاً من شهر أبريل من عام 2022، مع إقرار زيادة الإنتاج بمقدار 400 ألف برميل يومياً اعتباراً من شهر أغسطس لتخفيف الضغوطات السعرية. يُشار في هذا الصدد إلى أن نسبة التزام دول "أوبك+" بتنفيذ اتفاق تعديل الإنتاج قد بلغ 113 في المائة في شهر يوليو الماضي.

وقد لاحظت دول أوبك وحلفائها من خارج المنظمة خلال الاجتماع المنعقد خلال شهر سبتمبر 2021 أنه في حين أن آثار جائحة كوفيد-19 لا تزال تُلقي بظلالها على المشهد الاقتصادي، إلا أن أساسيات السوق قد تعززت واستمرت مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الانخفاض مع تسارع التعافي. بناءً عليه، تقرر خلال الاجتماع رفع خط الأساس لإنتاج تحالف "أوبك+" من 43.8 مليون برميل يومياً إلى 45.5 مليون برميل يومياً اعتباراً من شهر مايو 2022.

فيما يتعلق بتوقعات الأسعار العالمية للنفط خلال أفق التوقع، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى توقع ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بنسبة 59.1 في المائة في عام 2021 لتصل إلى 65.7 دولاراً للبرميل بفعل تحسن النمو الاقتصادي العالمي، فيما يتوقع انخفاضها بنسبة 1.8 في المائة في عام 2022 في ظل تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي لتصل إلى نحو 64.5 دولاراً للبرميل في العام المقبل⁽⁹⁾. في المقابل، يتوقع البنك الدولي ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بنسبة 50.3 في المائة في عام 2021 لتصل

¹⁰ IMF, (2021). "Global recovery continues, but the momentum has weakened, and uncertainty has increased", Oct.

¹¹ World Bank, (2021). "Global Economic Prospects", June.

⁹ المتوسط البسيط لخاص برنت المملكة المتحدة، وفتح دبي، وغرب تكساس وذلك بالمقارنة بمتوسط السعر المسجل في عام 2020 البالغ 41.3 في المائة.

كوفيد-19، حيث واصلت البنوك المركزية تبني سياسات نقدية تيسيرية بهدف تقديم الدعم اللازم لمستويات السيولة والائتمان الموجه للقطاع الخاص. بناءً عليه، تم خلال عام 2021 الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة، فيما سجلت مستويات صفرية أو سالبة في بعض الدول. كما تم تبني برامج التيسير الكمي على نطاق واسع، كما اتسع نطاق انتشارها ليشمل إضافة إلى الاقتصادات المتقدمة بعض الدول النامية والأسواق الصاعدة.

رغم ذلك ألمح عدد من البنوك المركزية إلى قرب عودة المسارات الاعتيادية للسياسة النقدية في ظل تصاعد الضغوط التضخمية في العديد من دول العالم والتي قد تدفع البنوك المركزية إلى الانسحاب التدريجي لبرامج التيسير الكمي والتشديد المبكر لأوضاع السياسة النقدية في ظل الارتفاع الكبير المتوقع لمعدلات التضخم في الاقتصادات المتقدمة من 0.7 في المائة في عام 2020 إلى 2.4 في المائة في عام 2021، وبقائها العام المقبل عند مستوى 2.1 في المائة وهو ما يفوق كذلك معدلات التضخم المستهدفة في عدد من هذه البنوك المحدد عند مستوى 2 في المائة.

رغم ذلك أشار عدد من البنوك المركزية في الدول المتقدمة إلى مراقبتها لمصادر الضغوط التضخمية الحالية وأنها تُعزى بالأساس إلى عوامل وقتية من شأنها التراجع تدريجياً كونها تعكس ضغوطات ارتفاع مستويات الطلب الكلي مقارنة بمستوياته المنخفضة المسجلة العام الماضي، علاوة على الارتفاع في أسعار السلع الأساسية والغذائية كنتيجة للاختناقات التي تواجه سلاسل الإمداد ومستويات المعروض من هذه السلع والتي من شأنها أن تتحسر في المدى المتوسط.

في هذا الإطار، أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على سعر فائدة الأموال الفيدرالية مستقراً عند مستوى يتراوح ما بين صفر و0.25 نقطة خلال اجتماعه المنعقد في شهر سبتمبر الماضي، وعلى حجم برنامج شراء الأصول البالغ (120) مليار دولار شهرياً. فيما

في المائة) عما كان عليه في شهر يوليو، و31.5 نقاط (32.9 في المائة) عن الفترة نفسها من العام الماضي⁽¹²⁾.

شهدت أسعار السلع العالمية على وجه الخصوص ارتفاعات ملموسة في شهري يوليو وأغسطس من هذا العام بنحو 55 في المائة عن العام السابق. في هذا الإطار، ارتفعت أسعار المعادن بسبب الطلب القوي في الصين والاقتصادات المتقدمة؛ وارتفعت أسعار الغذاء العالمية إلى أعلى مستوى لها منذ عقد كامل، وسط طلب قوي واضطرابات مرتبطة بالمناخ أثرت على الاقتصادات الرئيسية المصدرة للأغذية. كما واصلت أسعار الشحن بالحاويات ارتفاعها هذا العام لتسجل في شهر سبتمبر ما بين ضعفين إلى ثلاثة أضعاف مستوياتها المسجلة العام الماضي مدفوعة بالطلب القوي على السلع الاستهلاكية، والقيود المؤثرة على جانب العرض التي أدت إلى تأخير الشحن.

تُستخدم السفن حالياً بكامل طاقتها تقريباً ولا تزال هناك ضغوطات كبيرة على حركة النقل بالحاويات. كما أدى الازدحام في الموانئ وانخفاض الإنتاجية في المحطات والمستودعات الداخلية إلى حدوث اختناقات نتيجة القيود المفروضة لاحتواء الوباء. فيما أدت قواعد التباعد والإغلاق المؤقت إلى طول الفترات الزمنية لوصول الحاويات إلى الموانئ خاصة بعد انتشار متحور دلتا في العديد من الاقتصادات الآسيوية بما تسبب في حدوث تأخيرات وارتباكات على طول سلاسل الشحن. من المتوقع أن تظل الاختناقات في جانب الشحن قائمة ومؤثرة على أسعار السلع حتى عام 2023، حينما تكون هناك إمكانية لزيادة قدرات الشحن⁽¹³⁾.

أسعار الفائدة والصرف

غلبت الاتجاهات التوسعية على موقف السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2021 لدعم التعافي الاقتصادي من تداعيات جائحة

¹³ OECD (2021), "Economic Outlook, Interim Report", September.

¹² منظمة الفاو، (2021). "مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء".

من ناحية أخرى، تستهدف لجنة السياسة النقدية في بنك إنجلترا المركزي معدل للتضخم بحدود 2 في المائة، وبطريقة تساعد على الحفاظ على النمو والتوظيف. قررت اللجنة في اجتماعها المُنعقد في شهر سبتمبر 2021، بالإجماع الإبقاء على معدلات الفائدة دون تغيير عند مستوى 0.1 في المائة، والحفاظ على حجم برنامج مشتريات الأصول دون تغيير عند مستويات (895) مليار جنيه استرليني، بأغلبية أصوات أعضاء اللجنة، والتي بلغت (7) أصوات، مقابل اثنين من الأعضاء صوتوا لخفض المشتريات.

كذلك حافظ بنك اليابان على السياسة النقدية التيسيرية خلال عام 2020 وعلى سعر فائدة سلبي على الين الياباني بحدود 1.0 في المائة، وواصل عمليات شراء السندات الحكومية بدون سقف أعلى بهدف الإبقاء على عوائد سندات الحكومة اليابانية لمدة 10 سنوات عند حوالي صفر بالمائة في ظل مرئيات أعضاء لجنة السياسة النقدية بأن بلوغ مستوى التضخم المستهدف لا يزال بحاجة للمزيد من الوقت وهو ما يستلزم مواصلة تبني تدابير السياسة النقدية التوسعية الكمية والكيفية⁽¹⁵⁾.

استناداً إلى التطورات الاقتصادية والمالية المُشار إليها، شهدت قيمة الدولار ارتفاعاً مقابل العملات الرئيسية خلال النصف الأول من عام 2021، في ضوء التوقعات بأن تسبق اتجاهات رفع الفائدة على الدولار تحركات أسعار الفائدة على باقي العملات الرئيسية، وهو ما عكسه ارتفاع مؤشر [U.S. Dollar Index (DXY)] بنحو 4.6 في المائة منذ بداية العام وحتى الثاني من شهر أكتوبر من عام 2021⁽¹⁶⁾.

أشارت توقعات أعضاء اللجنة الفيدرالية للسوق المقوتحة (FOMC) إلى احتمالات بدء رفع أسعار الفائدة في عام 2022، بدلاً من 2023، والبدء في خفض وتيرة مشتريات الأصول في وقت قريب، إذا استمر التقدم في بلوغ الأهداف المحددة للتوظيف والتضخم.

في هذا السياق، خفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي توقعاته لنمو الاقتصاد الأمريكي خلال العام الجاري لتصل إلى 5.9 في المائة، مقارنة بحوالي 7 في المائة المتوقعة مسبقاً، إضافة إلى رفع توقعاته لمعدل البطالة إلى نحو 4.8 في المائة في العام الجاري مقارنة بالمعدل المتوقع مسبقاً البالغ 4.5 في المائة. كما رفع توقعاته لمعدل التضخم خلال العام الجاري لتصل إلى 4.2 في المائة مقارنة بحوالي 3.4 في المائة مسبقاً. ومن المتوقع أن يستمر معدل التضخم في تجاوز مستهدفات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي البالغة 2 في المائة حتى عام 2024⁽¹⁴⁾.

على مستوى البنك المركزي الأوروبي، فقد أبقى البنك على سعر الفائدة على عمليات إعادة التمويل الرئيسية، وأسعار الفائدة على تسهيلات الإقراض الهامشي، وتسهيلات الإبداع دون تغيير عند مستوى 0.00 و0.25 في المائة وسالب 0.50 في المائة على التوالي. فيما رفع البنك المركزي الأوروبي توقعاته لنمو اقتصاد منطقة اليورو لعام 2021 إلى 5 في المائة مقابل 4.6 في المائة لمعدل النمو المتوقع مسبقاً. مثلً الاجتماع الأخير للبنك المركزي الأوروبي، بداية مرحلة حاسمة بما يتعلق ببرنامج شراء السندات بقيمة 1.85 تريليون يورو (2.2 تريليون دولار) لاحتواء أزمة تفشي فيروس كورونا حيث تمت مناقشة الانسحاب التدريجي من برنامج شراء طوارئ الجائحة في ظل تحسن آفاق النمو الاقتصادي.

16 Market Watch, (2021). "U.S. Dollar Index (DXY)", available at: <https://www.marketwatch.com/investing/index/dxy>.

14 Federal Reserve Board, (2021). "Projections Material", September Meeting.

15 Bank of Japan, (2021). "Summary of Opinions at the Monetary Policy Meeting", September.

التجارة الدولية

المخاطر الاقتصادية

إمكانية استمرار الوباء فترة أطول من المتوقع

من المرجح أن تظل أعداد حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 مرتفعة في أجزاء كثيرة من العالم، نتيجة تباين مسارات التلقيح ما بين الدول المتقدمة والدول النامية ولا سيما الدول منخفضة الدخل، الأمر الذي من شأنه زيادة مستويات الإصابة وظهور عدد من السلالات المتحورة سريعة الانتشار من الفيروس. ففوق أحدث البيانات المتوفرة بشأن معدلات التلقيح على مستوى العالم يتضح تلقى 47.4 في المائة من سكان العالم جرعة واحدة على الأقل من لقاحات كوفيد-19، بواقع 6.6 مليار جرعة على مستوى العالم، بمتوسط يومي 21.4 مليون جرعة يومياً حتى السادس عشر من شهر أكتوبر 2021. وفي حين ترتفع معدلات التلقيح في بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا، وبعض الدول النامية والاقتصادات الصاعدة مثل الإمارات والصين إلى ما يتراوح بين 60 إلى 95 في المائة، تلقى 2.7 في المائة فقط من السكان في البلدان منخفضة الدخل جرعة واحدة على الأقل (18).

تعتبر المسارات المتباطئة من التلقيح وما يصاحبها من ظهور سلالات متحورة من الفيروس أشد خطورة وانتشار من الفيروس من بين أهم المخاطر التي تواجه تعافي الاقتصاد العالمي. فبحسب نموذج لصندوق النقد الدولي، من المتوقع في حالة انتشار عدد من السلالات المتحورة من الفيروس في الدول النامية والاقتصادات الصاعدة، يترافق معها عودة سريعة لمسارات السياسة النقدية التقليدية في الأسواق المتقدمة، وهو ما ينتج عنه تشديد الأوضاع المالية العالمية أن يُسفر ذلك عن تراجع معدل نمو الناتج الإجمالي العالمي بنحو 0.7 نقطة مئوية في عام 2021، ونحو 1.5 نقطة مئوية في عام 2022، مقارنة بالفرضية الأساسية للتوقعات المتضمنة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. في هذه الحالة، ستبلغ خسارة الناتج

من المتوقع تعافي حجم تدفقات التجارة الدولية بنسبة تتراوح ما بين 8.4 إلى 10.8 في المائة وفق تقديرات المؤسسات الدولية. ستأتي معظم المكاسب المتوقعة لنمو التجارة الدولية من التحسن المتوقع لتدفقات التجارة السلعية، فيما يتوقع استمرار تأثير تجارة الخدمات باستمرار حالات الإغلاق والقيود المفروضة على الأنشطة الخدمية في ظل استمرار حالات الإصابة بوباء كوفيد-19.

يُشار في هذا الصدد إلى قيام منظمة التجارة العالمية برفع توقعاتها لمعدل نمو حجم التجارة السلعية الدولية إلى نحو 10.8 في المائة في عام 2021، مقارنة بنحو 8.0 في المائة متوقعة في شهر مارس الماضي. تأتي هذه التوقعات في ظل ارتفاع معدل نمو التجارة الدولية في الربع الثاني من عام 2021 بنسبة 22.0 في المائة على أساس سنوي، لكن من المتوقع أن يتباطأ النمو إلى 6.6 في المائة بحلول الربع الرابع، مما يعكس التعافي النسبي للتجارة الدولية في الربع الأخير من عام 2020. في حين من المتوقع تباطؤ نمو التجارة إلى 4.7 في المائة في عام 2022 (17).

ستعتمد المكاسب المُحَقَّقة على صعيد التجارة الدولية على مستويات القدرة على استعادة النمو والتعافي الاقتصادي، وعلى تحقيق تطور إيجابي على صعيد زيادة مستويات مرونة سلاسل الإمداد العالمية، والاستفادة من التحول الرقمي في عمليات التبادل التجاري، وتحرير تدفقات التجارة الدولية، والعودة إلى النظام التجاري متعدد الأطراف، وتخفيف حدة التوترات التجارية التي لا زالت قائمة ما بين الاقتصادات الكبرى خلال أفق التوقع. يُشار في هذا الصدد إلى أن استمرار التوترات التجارية بين الاقتصادات الكبرى لا يزال يمارس ضغوطات على مسارات النمو المستقبلية للتجارة الدولية، ويؤدي إلى ارتفاع مستويات عدم اليقين بشأن مسارات التجارة الدولية.

18 Based on official data collected by "Our World in Data", Updated on 16th Oct. 2021.

17 WTO, (2021). "Global trade rebound beats expectations but marked by regional divergences", Oct.

الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى تشديد السياسة النقدية بنهاية عام 2023، أشارت توقعات أعضاء اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة (FOMC) إلى احتمالات بدء رفع أسعار الفائدة في عام 2022، بدلاً من 2023، والبدء في خفض وتيرة مشتريات الأصول في وقت قريب، إذا استمر التقدم في بلوغ الأهداف المحددة للتوظيف والتضخم.

هذه التطورات من شأنها رفع أسعار الفائدة للعملاء الرئيسية وارتفاع تكلفة تمويل المديونيات العامة والخاصة في الأسواق الناشئة، كما ينتج عنها ضغوطات على أسعار الفائدة المحلية لتتجه نحو الارتفاع، وعلى قيمة العملات المحلية لتتجه نحو الانخفاض. كما قد ينتج عنها تدفق سريع وكبير لرؤوس الأموال الأجنبية إلى خارج هذه الأسواق على غرار ما شهدته تلك الأسواق في عام 2013 مع توجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى خفض برنامج التيسير الكمي.

بدأ عدد من هذه الأسواق بالفعل يشهد ضغوط في الأسواق المالية بداية من منتصف شهر يونيو 2021 ناتجة عن توقع قرب رفع أسعار الفائدة وهو ما اضطر عدد من البنوك المركزية في بعض الأسواق الناشئة إلى رفع أسعار الفائدة على غرار ما حدث في البرازيل، والمكسيك، وروسيا، ما أدى إلى ارتفاع هوامش الائتمان. كما بدأ تدفق المحافظ الاستثمارية إلى خارج عدد من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية على خلفية توقعات بعودة السياسة النقدية إلى مساراتها التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية في وقت أقرب مما كان متوقعاً وتراجع أوسع في معنويات المخاطرة.

من شأن استمرار الخروج السريع لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية أن يؤدي إلى رفع موازي لأسعار الفائدة، وتساعد الضغوطات التضخمية، وتراجع قيمة العملات المحلية ومن ثم احتمالات حدوث أزمات مالية في الأسواق

الإجمالي العالمي نحو 4.5 تريليون دولار في عام 2025، تمثل من بينها خسارة الناتج في الدول النامية والاقتصادات الصاعدة نحو 3.5 تريليون دولار⁽¹⁹⁾.

وهو ما قد يطيل أمد انتشار الأزمة ويستلزم تعاون وتكاتف الجهود الدولية لتسريع مسارات حملات التلقيح في هذه الدول وتوفير التمويل اللازم لهذا الأمر. بناءً على ما سبق، سيشكل الوصول الشامل وفي الوقت المناسب للقاحات الحد الفاصل ما بين إنهاء الوباء ووضع الاقتصاد العالمي على مسار الانتعاش المرن وبين خسارة سنوات عديدة من النمو والتنمية⁽²⁰⁾.

ويحول ضيق الموارد المالية دون حصول البلدان منخفضة الدخل على الجرعات اللازمة لسكانها من اللقاحات، حيث تقدر تكلفة مكافحة الجائحة في هذه البلدان واستعادة مسارات النمو السابقة قبل الجائحة بنحو 450 مليار دولار أمريكي وفق تقديرات صندوق النقد الدولي⁽²¹⁾.

في هذا الإطار، نادى كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية بسرعة تكاتف المجتمع الدولي لتوفير 50 مليار دولار لضمان تسريع وتيرة التلقيح بحيث يتم على الأقل تلقيح 40 في المائة من سكان العالم بنهاية العام الجاري، ونحو 70 في المائة مع منتصف العام المقبل، وهو ما يمكن أن يوفر للاقتصاد العالمي مكاسب تقدر بنحو 9 تريليون دولار بحلول عام 2025⁽²²⁾.

مخاطر حدوث أزمات مالية في الأسواق الناشئة

في ظل التعافي القوي لمستويات الطلب العالمي في عدد من الاقتصادات المتقدمة وظهور ضغوطات تضخمية ألمح عدد من البنوك المركزية الدولية إلى احتمالات العودة المبكرة إلى المسارات النقدية التقليدية مقارنة بالأجل الزمنية المتوقعة قبل تعزز تعافي الاقتصاد العالمي. فعلى سبيل المثال، وفي حين كان من المتوقع توجه مجلس

21 IMF, (2021). Op cit.

22 IMF, (2021). "New \$50 Billion Health, Trade, and Finance Roadmap to End the Pandemic and Secure a Global Recovery", June.

19 IMF, (2021). "Fault Lines Widen In The Global Recovery", July.

20 UN, (2021). " World Economic Situation and Prospects", June.

الناشئة لاسيما في الدول التي لديها مستويات مرتفعة للعجزات في المالية العامة وميزان المعاملات الجارية، وهو ما قد يقوض في مجمله مسارات تعافي النشاط الاقتصادي في هذه البلدان.

استمرار تصاعد المديونية العالمية

ساهمت الجائحة في تراكم مستويات المديونيات العامة والخاصة وارتفاع مستوى المديونية العالمية إلى الناتج العالمي بنحو 36 نقطة مئوية خلال عام 2020. سجلت مستويات المديونية العالمية ارتفاعاً بنحو 4.8 تريليون دولار بنهاية الربع الثاني من عام 2021 لتسجل مستويات قياسية بلغت 296 تريليون دولار، في حين تراجعت نسبة المديونية العالمية إلى الناتج الإجمالي العالمي لأول مرة خلال الأرباع الستة السابقة لتصل إلى 353 في المائة مقابل 362 في المائة بنهاية الربع الأول من عام 2021 كنتيجة لتعافي النشاط الاقتصادي العالمي وارتفاع مستويات الناتج ما أدى إلى انخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في 51 دولة على مستوى العالم⁽²³⁾.

لا يزال تصاعد مستويات المديونية العالمية يمثل أحد أهم المخاطر الاقتصادية العالمية، خاصة في الأسواق الناشئة التي توجهت نحو الاقتراض على نحو متزايد خلال عامي 2020 و2021، فقد شهد الربع الثاني من عام 2021 زيادة في مديونيات دول المجموعة بنحو 36 تريليون دولار مدفوعة بالنمو في مستويات الاقتراض الحكومي لتمويل احتياجات دعم التعافي، من بينها 3.5 تريليون دولار في الصين وحدها ليرتفع بذلك إجمالي مديونيات الأسواق الناشئة إلى نحو 92 تريليون دولار.

وقد ساهمت الجائحة في إحداث تلك الطفرة في مستويات الديون عالمياً، لمواجهة حالة الركود الاقتصادي، وهو ما قد يُسفر في حد ذاته عن أزمات مديونية قد تؤخر مسارات التعافي الاقتصادي العالمي على غرار مثيلاتها التي شهدتها العالم في ثمانينات القرن الماضي.

²³ IIF, (2021). "Global Debt Monitor", Sep.

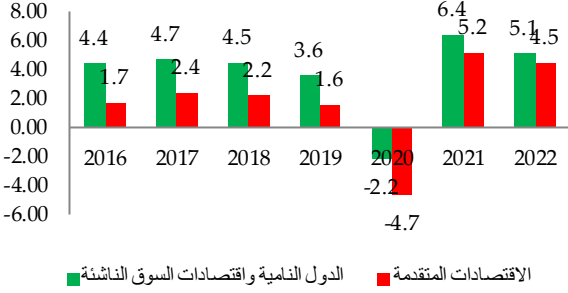
الافتراضات الأساسية للتقرير (24)

- مسارات التعافي من جائحة كوفيد-19: من المتوقع استمرار الأثر الاقتصادي لوباء كوفيد-19 حتى نهاية عام 2022 عندما يتمكن وقتها عدد أكبر من دول العالم من النفاذ إلى اللقاحات، وتنخفض مستويات الإصابة ووفيات المرض، وتبدأ عندها الدول في التخلي عن إجراءات التباعد الاجتماعي وهو ما سيدعم النشاط الاقتصادي وحركة التجارة الدولية للسلع والخدمات وتتمكن عندها عدد متزايد من دول العالم من تجاوز التداعيات السلبية للوباء ويعود غالبيتها إلى مستويات الناتج المسجلة بنهاية عام 2019.
- مسارات نمو الاقتصاد العالمي: من المتوقع نمو الاقتصاد العالمي بنسبة تتراوح بين 5.4 و6.0 في المائة خلال عام 2021، بما يعكس تحسن الأنشطة الاقتصادية وحركة التجارة الدولية مع تواصل عمليات التلقيح، واستمرار السياسات الاقتصادية الداعمة للتعافي الاقتصادي، والسرعة في تحول الموارد الاقتصادية في بعض البلدان نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر ديناميكية في التعامل مع الوباء. في حين من المتوقع تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى ما يتراوح بين 4.1 و4.9 في المائة العام المقبل في ظل السحب التدريجي لدعم السياسات.
- التجارة الدولية: من المتوقع تعافي حركة التجارة الدولية سواءً على مستوى التجارة السلعية أو بعض أنشطة تجارة الخدمات التي من المتوقع أن تقود النمو المسجل في تدفقات التجارة الدولية حتى نهاية أفاق التوقع في عام 2022 في ظل الاحتمال الكبير لاستمرار إجراءات التباعد الاجتماعي. سوف تستفيد الدول العربية على وجه الخصوص من التعافي القوي المتوقع لأبرز الشركاء التجاريين لاسيما فيما يتعلق بالصين وباقي الاقتصادات الصاعدة الآسيوية التي من المتوقع نموها بنسبة تتراوح بين 7.2 إلى 8.0 في المائة في عام 2021، وما بين 5.6 إلى 6.3 في المائة في عام 2022 حيث تستوعب هذه المجموعة نحو 56 في المائة من صادرات الدول العربية.
- الأسعار العالمية للنفط: من المتوقع وفق التعديل في توقعات النشاط الاقتصادي العالمي باتجاه تحسن توقعات النمو الاقتصادي وفي ظل استمرار العمل باتفاق "أوبك+" أن تشهد الأسواق العالمية للنفط زيادة في مستويات الطلب يقابلها زيادة في مستويات المعروض مقارنة بالمستويات المسجلة قبل الأزمة، وهو ما يتوقع في ضوء ارتفاع الأسعار العالمية للنفط إلى مستوى يدور حول 65 دولار للبرميل خلال عامي 2021 و2022. من شأن الزيادة المتوقعة في مستويات الأسعار العالمية للنفط خلال أفق التوسع أن تدعم اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط خاصة في ظل ارتفاع مستويات أسعار تعادل موازنات العديد منها مقارنة بالمستويات الفعلية لأسعار النفط. كما ستستفيد الدول العربية المنتجة الرئيسية للنفط بشكل ملحوظ من زيادة كميات الإنتاج النفطي في إطار التعديلات التي تمت الموافقة عليها في سياق "اتفاق أوبك+" لخط الأساس المرجعي للإنتاج النفطي لعدد من هذه الدول بداية من شهر مايو 2022. في المقابل، سوف تؤثر الزيادة المتوقعة في الأسعار العالمية للنفط على موازنات عدد من الدول العربية المستوردة للنفط خاصة تلك التي لم تنتقل بعد إلى آلية التميرر النقائي للأسعار العالمية للنفط إلى الأسواق المحلية، فيما ستعكس تلك الزيادة وقتياً على المستوى العام للأسعار في الدول التي قامت بالفعل خلال السنوات الماضية بتبني آلية التميرر النقائي للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط إلى الأسواق المحلية في سياق إصلاحات نظم الدعم السلعي.
- توجهات السياسة النقدية: من المتوقع استمرار الموقف التيسيري للسياسة النقدية في البنوك المركزية العالمية الرئيسية ممثلة في كل من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي مع ما يستتبعه ذلك من تراجع أسعار الفائدة لمستويات صفرية أو سالبة. علاوة على مواصلة تنفيذ برامج التيسير الكمي لتحفيز البنوك على منح الائتمان بهدف التخفيف من التبعات الاقتصادية لوباء كوفيد-19. هذه الاتجاهات التيسيرية للسياسة النقدية سوف تواكبها البنوك المركزية العربية ذات نظم أسعار الصرف الثابتة التي ترتبط عملاتها بالدولار واليورو، وهو ما سيدعم اقتصاداتها في مواجهة هذه الظروف الاستثنائية في ظل توافق الدورات الاقتصادية ما بينها وبين اقتصادات عملات الربط.

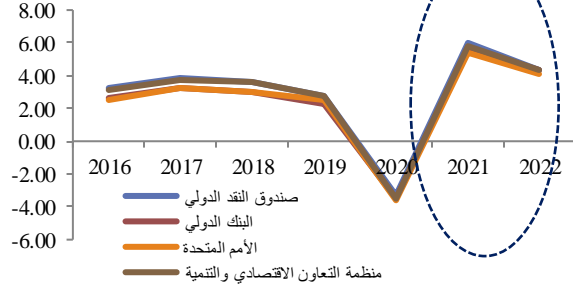
24 تخضع كافة التوقعات الخاصة بالافتراضات الأساسية للتقرير للمراجعة الدورية، ذلك بما يسمح بالأخذ في الاعتبار التطورات الدولية على مختلف الأصعدة المرتبطة بالافتراضات الأساسية ومن ثم التحديث الدوري لهذه التوقعات. تشمل عملية المراجعة المستمرة التطورات في النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية وأسواق النفط العالمية لا سيما فيما يتعلق بمستويات المعروض من النفط والطلب عليه ومستويات التزام الدول المنتجة للنفط باتفاق خفض الإنتاج. كما تشمل عملية المراجعة أيضاً التطورات في سعر صرف الدولار الأمريكي والعملات الأساسية الأخرى.

شكل رقم (1): توقعات أداء الاقتصاد العالمي (2021-2022)

وسط تباين مسارات التعافي ما بين دول العالم..
معدلات النمو للاقتصادات المتقدمة والنامية (%)



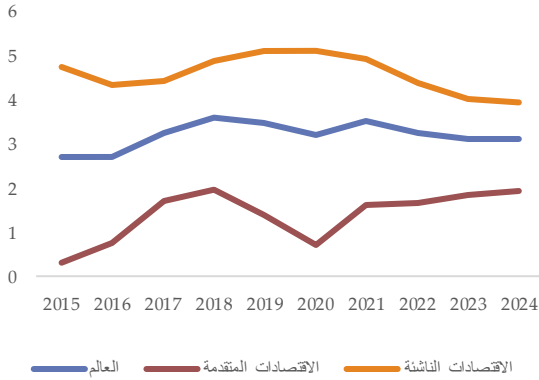
توقعات النمو الاقتصادي العالمي تدور حول 5.0 إلى في المائة 6.0 عام 2021..
معدل نمو الاقتصاد العالمي (%)



IMF, (2021). "Global recovery continues, but the momentum has weakened, and uncertainty has increased", Oct.

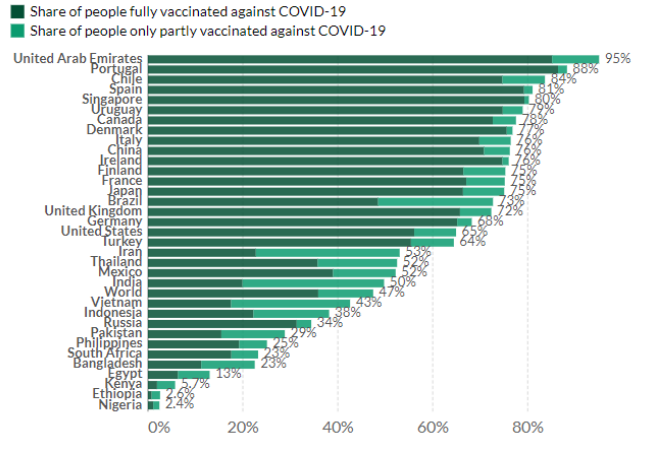
IMF, (2021). "World Economic Outlook", Oct.
World Bank, (2021). "Global Economic Prospects", June.
UN, (2021). "World Economic Situation and Prospects", Aug.
OECD, (2021). "OECD Economic Outlook", Sep.

يعتبر ارتفاع معدلات التضخم من أهم المخاطر القائمة التي قد تؤدي إلى العودة المبكرة إلى المسارات التقليدية للسياسة النقدية..
معدل التضخم (%)



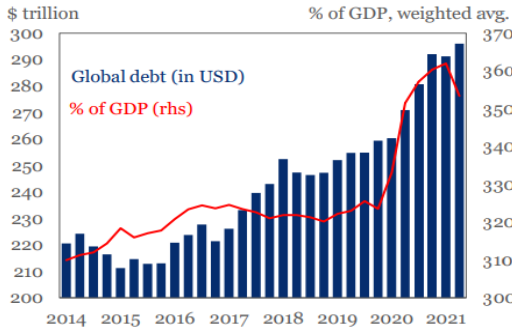
IMF, (2021). "World Economic Outlook Database.

استناداً إلى التقدم على صعيد تلقيح السكان وتخفيف إجراءات الإغلاق.
نسبة السكان الحاصلين على اللقاح



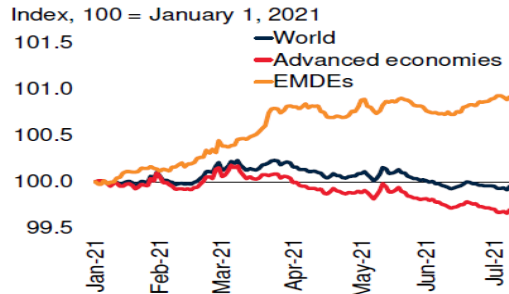
Based on official data collected by "Our World in Data",
Updated on 16th Oct. 2021.

علاوة على تصاعد مخاطر المديونية العالمية
إجمالي المديونية العالمية



IIF, BIS, IMF, and national sources

وهو ما قد يؤدي إلى تشديد مبرك للأوضاع المالية..
مؤشر الأوضاع المالية (100=2019)



World Bank, (2021). "Global Monthly", July

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية 2021-2022 النمو الاقتصادي (25)

كغيرها من دول العالم شهدت الدول العربية مسارات متباينة للتعافي الاقتصادي خلال عام 2021 استناداً إلى عدد من العوامل لعل من أهمها اختلاف مستويات التقدم على صعيد تنفيذ حملات التلقيح الوطنية، ومدى قدرة حكومات هذه الدول على دعم التعافي الاقتصادي. في هذا الإطار، كثفت عدد من الدول العربية جهودها لتسريع وتيرة تنفيذ حملات التلقيح الوطنية خلال العام الجاري لزيادة مستويات الجاهزية الصحية لمواجهة الوباء، الأمر الذي ساهم في ارتفاع أعداد الملقحين في عدد من الدول العربية إلى ما يتراوح بين 40 إلى 86 في المائة من السكان، ومن ثم اقتراب عدد من هذه الدول من تحقيق المناعة المجتمعية ضد الوباء، في الوقت الذي لا تزال فيه دول عربية أخرى تواجه تحديات تتعلق بتوفير الموارد المالية اللازمة للحصول على المستويات الكافية من اللقاح لتحسين مواطنيها.

شجع الإنجاز المحقق على صعيد حملات التلقيح عدد من الحكومات العربية على تخفيف القيود على ممارسة الأنشطة الاقتصادية وساهم في تعافي عدد من القطاعات الاقتصادية التي لها تراكبات قوية مباشرة وغير مباشرة مع باقي القطاعات الأخرى بداية من الربع الثاني من عام 2021، و لعل من أهمها قطاعات التصدير والسياحة والتشييد والبناء والأشغال العامة والتجارة الداخلية والصناعات التحويلية والأدوية والاتصالات وتقنية المعلومات. علاوة على ما سبق، ساهمت عدة عوامل أخرى في دعم التعافي الاقتصادي للدول العربية في عام 2021 يأتي على رأسها توقعات النمو المرتفعة للاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، وانتعاش الطلب العالمي على الطاقة، وحرص البنوك المركزية ووزارات المالية العربية على مد العمل بعدد من التدابير التحفيزية للطلب الكلي في سياق حزم للدعم المالي بلغ إجماليها 341.5 مليار دولار منذ بداية عام 2020 حتى نهاية شهر سبتمبر 2021.

في ضوء ما سبق، يتوقع صندوق النقد العربي نمو الاقتصادات العربية مجتمعاً بنسبة 2.7 في المائة في عام 2021، حيث من المتوقع أن تختتم مجموعة الدول العربية المُصدرة للنفط السنة الجارية محققة نمواً بنسبة 2.8 في المائة، حيث استفادت دول المجموعة من عدد من المحددات، لعل من أهمها ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بنحو 65 في المائة منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر أكتوبر، إلى جانب مستويات التقدم البارز لحكومات عدد من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على صعيد حملات التلقيح الوطنية والاستمرار في تبني حزم سخية للتحفيز المالي. فيما يتوقع نمو مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط بنسبة 2.5 في المائة خلال العام الجاري بفعل عدد من العوامل، يأتي على رأسها تحسن الطلب الخارجي، وارتفاع تحويلات العمالة، والتعافي النسبي للقطاع السياحي مع التقدم في حملات التطعيم وعودة انفتاح الاقتصادات. كما استفاد عدد من دول المجموعة كذلك من الآثار الإيجابية للإصلاحات الاقتصادية المتواصلة في هذه البلدان لاحتواء الاختلالات الخارجية، بيد أن محدودية الحيز المالي لعدد من حكومات هذه الدول حال دون قدرة بعضها على تحقيق تعافي قوي الوتيرة العام الجاري.

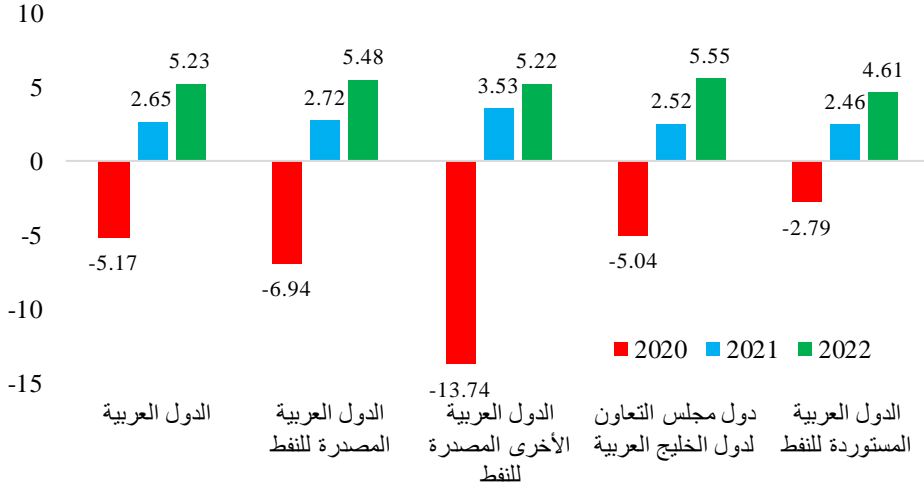
في المقابل، من المتوقع تعزيز وتيرة التعافي الاقتصادي للدول العربية في عام 2022 لتصل إلى 5.2 في المائة كنتيجة لعدد من العوامل يأتي على رأسها الارتفاع المتوقع في كميات الإنتاج النفطي لعدد من الدول العربية الرئيسة المُصدرة للنفط في إطار اتفاق "أوبك+" بداية من شهر مايو 2022 نتيجة تعديل خط الأساس المرجعي لكميات الإنتاج النفطي لعدد منها، إضافة إلى تأثير بقاء الأسعار العالمية للنفط عند مستويات مرتفعة العام المقبل، الأمر الذي يتوقع على ضوءه نمو مجموعة الدول العربية المُصدرة للنفط بنسبة 5.5 في المائة. من جانب آخر، من المتوقع ارتفاع موازي لمعدل نمو الدول العربية المستوردة

(25) التقديرات الخاصة بتوقعات معدل نمو الناتج المحلي للدول العربية بالأسعار الثابتة تستند إلى عدة مصادر، من بينها تقديرات النمو الاقتصادي المتضمنة في استبيان تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" الذي يهتم برصد توقعات المختصين في الجهات المعنية، وعلى رأسها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ووزارات المالية فيما يتعلق بأداء الاقتصاد الكلي في الدول العربية على عدد من الأصعدة التي يهتم بها التقرير ومن بينها النمو الاقتصادي. كذلك تستند التقديرات الواردة في هذا الجزء على نتائج بعض النماذج القياسية الفُطرية، وتقديرات الناتج القطاعية التي يقوم بها صندوق النقد العربي استناداً إلى بيانات الحسابات القومية لاستشراف آفاق النمو في الدول العربية، وكذلك على عدد من المصادر الدولية والمحلية الأخرى ذات الصلة. تجدر الإشارة إلى أن بيان معدل نمو مجموعة الدول العربية لا يتضمن في هذا التقرير البيانات الخاصة بكل من معدل نمو الاقتصاد السوري لعدم توفر بيانات والليبي نظراً للتقلبات التي يشهدها الناتج المحلي العام الماضي نتيجة الأوضاع الداخلية

للنظ العام المقبل ليصل إلى 4.6 في المائة بما يُعزى إلى استمرار انتعاش الطلب العالمي والتوقعات بعودة الدور الرئيس لعدد من القطاعات الرئيسية في هذه الدول وعلى رأسها السياحة والصادرات نتيجة مواصلة فتح اقتصاداتها في ظل تقدم أكبر على صعيد حملات التلقيح متوقع بلوغها العام المقبل، (شكل 1).

على مستوى الدول العربية فرادى، يُنتظر تعافى كامل لخمس دول عربية من تداعيات الجائحة في عام 2021 مع تجاوز معدلات النمو المتوقعة العام الجاري لخسائر الركود المسجلة في عام 2020، فيما يتوقع تعافى تسع دول عربية أخرى من تداعيات جائحة كوفيد-19 بشكل كامل في عام 2022، وامتداد أجل التعافي في سبع دول عربية أخرى إلى ما بعد عام 2022.

شكل رقم (1)
معدل النمو بالأسعار الثابتة حسب مجموعات الدول العربية



المصدر: أنشأ من طرف معدي التقرير بالاستناد إلى توقعات النمو الاقتصادي الواردة في هذا التقرير.

في ضوء ما سبق تتمثل أبرز الأولويات على صعيد السياسات في الحاجة إلى تسريع وتيرة برامج التلقيح الوطنية بما يساعد على الفتح الكامل للاقتصادات العربية، ومواصلة سياسات دعم التعافي الاقتصادي وفق نهج مدروس وانتقائي يركز على التدخلات التي أثبتت نجاحها في التخفيف من حدة الجائحة على الأسر والشركات وضمن أطر تراعي استدامة أوضاع المالية العامة. علاوة على ضرورة تبني برامج شاملة للإصلاح والتنويع الاقتصادي تعالج التحديات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل التي تواجه الدول العربية وفق رؤى مدروسة مرتبطة بالاستراتيجيات المستقبلية لهذه الدول وبما يضمن تحقيق النمو الشامل والمستدام. كما يتعين أيضاً العمل على احتواء الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية لضمان توجيه الموارد الاقتصادية إلى دعم النمو الاقتصادي. كما تبرز أهمية العمل على مواجهة التحديات التي تواجه النمو في الأجل الطويل، وعلى رأسها دعم رأس المال البشري في المنطقة العربية بما يساعد على زيادة مستويات الإنتاجية والتنافسية ومواكبة التطورات في أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية وخفض معدلات البطالة التي تسجل أعلى مستوياتها في المنطقة العربية.

بعد الاستعراض الموجز لتوقعات النمو الاقتصادي في المنطقة العربية، يعرض الجزء التالي التوقعات على صعيد النمو الاقتصادي في مجموعتي الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له.

أولاً: الدول العربية المُصدرة للنفط

فيما يلي تفصيل توقعات الأداء الاقتصادي لمجموعتي الدول العربية الفرعية المتضمنة في مجموعة الدول العربية المُصدرة للنفط.

(أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يتوقع أن تتعافى اقتصادات دول المجموعة خلال عام 2021 و2022، من آثار جائحة كوفيد-19 مدعومةً بجملة من العوامل أهمها استمرار دول المجموعة في تبني العديد من المبادرات وحزم التحفيز الداعمة للنشاط الاقتصادي بهدف تشجيع القطاع الخاص والإبقاء على الوظائف. ويُرتقب أن يُساهم القطاع غير النفطي بصفة أكبر في دعم النمو الاقتصادي خلال أفق التوقع. كما سيساعد التعافي النسبي المحقق للنتائج في القطاع النفطي في دعم آفاق النمو الاقتصادي نتيجة ارتفاع الأسعار وكميات الإنتاج.

لذلك، من المتوقع تسجيل دول المجموعة معدل نمو يُقدر بنحو 2.5 في المائة خلال عام 2021، ونحو 5.5 في المائة في عام 2022، مقابل انكماش بنسبة 5.4 في المائة في عام 2020.

التوقعات على مستوى دول المجموعة

فيما يلي نبذة عن توقعات النمو الاقتصادي في دول المجموعة:

في **السعودية**⁽²⁶⁾، شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ارتفاعاً بلغت نسبته 1.8 في المائة في الربع الثاني من عام 2021 مقارنة بالربع المماثل من عام 2020، وهو ما يُعزى إلى الارتفاع في النمو المسجل لنتائج القطاع غير النفطي الذي نما بنسبة 8.4 في المائة مستفيداً من نمو ناتج القطاع الخاص الذي بلغ 11.1 في المائة، ونمو القطاع الحكومي بنسبة 2.3 في المائة، فيما سجل ناتج القطاع النفطي تراجعاً بنسبة 6.9 في المائة خلال نفس الفترة⁽²⁷⁾.

يُرتقب أن تتحسن النظرة المستقبلية كنتيجة للتطورات الإيجابية المتوقعة للتلاشي التدريجي لآثار الجائحة بسبب تسريع توزيع اللقاح، إضافة إلى الأثر الإيجابي للاستئناف التدريجي للعمرة، وإقامة الأنشطة المحلية المتعلقة

من المتوقع تحسن النشاط الاقتصادي في دول المجموعة خلال أفق التوقع سواءً بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للنفط التي سجلت ارتفاعاً بنسبة 65 في المائة منذ بداية العام وحتى نهاية شهر أكتوبر من عام 2021، أو ارتفاع كميات الإنتاج خلال العام الجاري بما يعكس قرار الدول المنضمة إلى "اتفاق أوبك+" بزيادة كميات الإنتاج خلال عام 2021 بنحو 400 ألف برميل يومياً للتخفيف من حجم الضغوطات السعرية التي شهدتها الأسعار العالمية للنفط خلال العام الجاري.

كما ستستفيد دول المجموعة من عدة عوامل دافعة للنمو الاقتصادي في عام 2022 متمثلة في استمرار الحزم التحفيزية وتنفيذ الأستراتيجيات الهادفة إلى زيادة التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتحسن الأوضاع الداخلية في الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، مما سينعش كذلك الناتج في القطاعات غير النفطية.

بناءً عليه، من المتوقع نمو دول المجموعة بنسبة 2.8 في المائة في العام الجاري كمحصلة لتوقع نمو مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة 2.5 في المائة ونمو مجموعة الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط بنسبة 3.7 في المائة في ظل التحسن النسبي للأنشطة الاقتصادية في عدد من هذه الدول.

في المقابل، من المتوقع تسجيل دول المجموعة لوتيرة نمو أقوى خلال العام المقبل كانعكاس للزيادة المتوقعة في كميات الإنتاج النفطي مع التعديلات في خط الأساس المرجعي للإنتاج النفطي لعدد من الدول العربية الرئيسية المُصدرة للنفط بداية من شهر مايو 2022 علاوة على التوقعات باستمرار بقاء الأسعار العالمية للنفط عند مستويات مرتفعة.

26 البنك المركزي السعودي، ووزارة المالية السعودية (2021). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الخامس عشر"، أكتوبر.

27 الهيئة العامة للإحصاء، السعودية (2021). "الناتج المحلي الإجمالي: الربع الثاني 2021".

من جانب آخر، ونتيجة لجهود المملكة والخفض الطوعي أو الأحادي وتعديل سياسات الإنتاج للنفط الخام في إطار اتفاق "أوبك+" وشركائها للحفاظ على توازن أسعار سوق النفط، حققت قيمة الصادرات النفطية السعودية نمواً خلال النصف الأول من العام 2021 مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي بمعدل 48 في المائة، مع التوقع أن يستمر التحسن في النصف الثاني من عام 2021 وكذلك في عام 2022 نتيجة لنجاح الاجتماع الأخير المنعقد في شهر يوليو 2021 لتحالف الدول المنتجة للنفط الرئيسة داخل وخارج أوبك في رفع الإنتاج، وتمديد اتفاقية إنتاج النفط حتى نهاية 2022 بدلاً من أبريل القادم، في حين ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية خلال النصف الأول من العام 2021 مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي بمعدل 36.9 في المائة وقد ساعد في ذلك تحسن الأسعار العالمية للبتروكيماويات والبلاستيك والمعادن.

بناءً عليه، حقق الميزان التجاري فائضاً قدره 176.4 مليار ريال خلال النصف الأول من العام 2021 مقارنةً بحوالي 61.2 مليار ريال من الفترة المماثلة من عام 2020، ذلك نتيجةً لارتفاع قيمة الصادرات، وارتفاع أسعار النفط الخام في الربع الثاني من عام 2021 كما سبق الإشارة.

عزز من مستويات الأداء الاقتصادي للمملكة التقدم المحرز على صعيد تنفيذ حملات التطعيم الوطنية حيث واصلت المملكة جهودها على صعيد تنفيذ برامج الرعاية الصحية لمكافحة جائحة كوفيد-19، بما في ذلك شراء وتوزيع اللقاح، حيث تم تلقيح نحو 14.5 مليون شخص بجرعتين من اللقاح ما يعادل 42.2 في المائة من سكان المملكة، حتى شهر سبتمبر من عام 2021.

في ضوء ما سبق، من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 2.6 في المائة في عام 2021، فيما يتوقع تسارع وتيرة النمو الاقتصادي لتسجل 7.5 في المائة في عام 2022، مستفيدةً من نمو الناتج غير النفطي، بافتراض عودة التعافي الكلي، وتحسن المؤشرات الرئيسة كالميزان التجاري. إضافة إلى نمو القطاع النفطي

بالسياحة والترفيه. كما سيجد النمو الاقتصادي دعماً من خلال المشروعات الاقتصادية التي ينفذها صندوق الاستثمارات العامة، والمبادرات المتضمنة في إطار "رؤية المملكة 2030". كما ستساهم سياسات تحفيز الاقتصاد ودعم القطاع الخاص، خاصةً تلك التي يتبناها البنك المركزي، في تسريع وتيرة النمو.

في هذا الإطار، يُشار إلى أن البنك المركزي السعودي قرر خلال الربع الثاني من عام 2021 تمديد بعض البرامج التحفيزية لدعم تمويل القطاع الخاص. وقد تم تمديد برنامج تأجيل سداد مدفوعات القروض لمدة ثلاثة أشهر إضافية انتهت بتاريخ 30 سبتمبر 2021، ذلك دعماً للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي ما زالت متأثرة من الإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد-19. على أن يتم تحديد المؤسسات المستفيدة من البرنامج طبقاً لتقييم جهات التمويل لمدى استمرارية تأثر المؤسسات بتداعيات الجائحة، بالإضافة إلى المنشآت التي ما زالت متأثرة من الإجراءات الاحترازية.

كذلك أعلن البنك المركزي السعودي تمديد فترة برنامج التمويل المضمون لمدة عام إضافي حتى 14 مارس من عام 2022، ذلك بهدف تعزيز مساهمة البنك المركزي في دعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتمكينها من تجاوز التحديات المصاحبة لجائحة كوفيد-19. تأتي هذه الخطوة، انطلاقاً من دور البنك المركزي السعودي في المحافظة على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي ودعم التعافي الاقتصادي لمختلف الأنشطة الاقتصادية.

الجدير بالذكر، تجاوز عدد العقود المستفيدة من برنامج تأجيل الدفعات منذ انطلاقه في 14 مارس 2020، وحتى نهاية سبتمبر 2021 نحو 107 ألف عقد، وبلغت قيمة الدفعات المؤجلة لتلك العقود نحو 174 مليار ريال. كذلك تجاوز عدد العقود المستفيدة من برنامج التمويل المضمون نحو ستة آلاف عقد، بقيمة تمويل إجمالية تجاوزت 11 مليار ريال حتى نهاية سبتمبر 2021. (28).

28 البنك المركزي السعودي، (2021). "البنك المركزي السعودي يعلن تمديد تأجيل الدفعات للمنشآت التي ما زالت متأثرة لمدة ثلاثة أشهر إضافية"، سبتمبر.

يُشار في هذا الصدد إلى إعلان الإمارات مؤخراً عن 50 مشروعاً اقتصادياً وطنياً، تهدف إلى دعم وتعزيز الاقتصاد الوطني، ضمن مبادرات مشاريع الخمسين. يأتي إطلاق هذه المشاريع بالتزامن مع احتفالات الدولة باليوبيل الذهبي هذا العام، لتشكل إضافة إلى المشاريع التي أنجزتها الدولة في الخمسين سنة الماضية رصيماً وطنياً للأجيال القادمة، ولتحافظ على مركزها في قائمة أنجح الدول وأكثرها تنافسية.

ترسم "مشاريع الخمسين" مسار الخمسين عاماً المقبلة من خلال تغييرات هيكلية وجذرية في المنظومة الاقتصادية، تشمل تمكين القطاعات الاقتصادية المحلية والكوادر المواطنة، وتطوير مجموعة قوانين ومبادرات وطنية خاصة بتمكين الكفاءات الوطنية والمواهب ورواد الأعمال الإماراتيين، وإطلاق مشاريع لاستقطاب المواهب والمستثمرين إلى الدولة، وبناء شراكات اقتصادية عالمية.

تغطي "مشاريع الخمسين" عدداً من القطاعات الحيوية تشمل الصحة، والتعليم، والتنمية الاجتماعية، والاقتصاد، والبيئة، والإسكان، والسياحة، وريادة الأعمال، والاستثمار، والمهارات، والقيم المجتمعية، والثقافة، والمجتمع، والرياضة، والشباب، والأمن الغذائي والعلوم والتقنيات المتقدمة، وغيرها (30).

في هذا الإطار، تم في الخامس من سبتمبر 2021 الإعلان عن الحزمة الأولى من مشاريع الخمسين بما يشمل عقد "قمة الإمارات للاستثمار" التي تجمع صناديق الاستثمار مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص بهدف استقطاب 550 مليار درهم من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدولة خلال السنوات التسع المقبلة، وإطلاق بوابة "INVEST.ae"، المنصة الاستثمارية الموحدة للدولة التي تشمل إمارات الدولة، و14 جهة اقتصادية، وتعرض الفرص الاستثمارية المتاحة في الدولة، وإطلاق برنامج "X1010"، لتنمية صادرات الدولة عبر استهداف 10

كنتيجة لرفع حصة الإنتاج للمملكة ابتداءً من مايو 2022 حسب اتفاقية "أوبك+" بنحو 500 ألف برميل يومياً، وتعافي الطلب العالمي والتحسين في سلاسل الإمداد العالمية مما سينعكس إيجابياً على الاقتصاد المحلي (29).

في الإمارات، من المرتقب أن يعود اقتصاد الدولة إلى مسارات النمو في عام 2021، حيث من المتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2.1 في المائة، مدفوعاً خاصةً بنمو القطاع غير النفطي بنسبة تفوق 3.8 في المائة. يرجع هذا التعافي المتوقع في إنتاج القطاع غير النفطي إلى الأثر الإيجابي لبرامج التحفيز المالي التي قامت بها الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، تماشياً مع زيادة مستويات الائتمان الممنوح نتيجة لخطة الدعم الاقتصادي الشامل التي يتبناها البنك المركزي.

كذلك من المتوقع أن تستفيد القطاعات غير النفطية من تعافي مستويات الطلب وتنفيذ عدد من الاستثمارات في إطار استضافة الدولة لمعرض إكسبو العالمي خلال الفترة (أكتوبر 2021 - مارس 2022).

أما في عام 2022، فمن المتوقع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى 4.2 في المائة، بما يعكس تعافي القطاع النفطي الذي من المرتقب أن يحقق نمواً بنسبة 5 في المائة، في ظل توقع مواصلة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، وزيادة خط الأساس المرجعي لكميات الإنتاج النفطي بنحو 332 ألف برميل يومياً. كما يُتوقع أن يحافظ القطاع غير النفطي على نمو معتدل الوتيرة بحوالي 3.9 في المائة، في إطار المحفزات الاقتصادية العديدة التي تنتهجها الدولة ومن بينها الخطة الاقتصادية للتعافي التي أسهمت في استمرارية نمو الأعمال، ودعم الاقتصاد الوطني عن طريق تقليل الكلفة التشغيلية للمنشآت وتوفير السيولة اللازمة.

30 الموقع الرسمي لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة (2021).
"الحزمة الأولى من مشاريع الخمسين". متاح من خلال الرابط

<https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/initiatives-of-the-next-50/projects-of-the-50/first-set-of-projects-of-the-50>

29 وزارة المالية السعودية، (2021). "البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2022"، سبتمبر.

الاقتصادي. علاوة على التدخل من خلال إطلاق برنامج الضمان الوطني بهدف توفير تسهيلات ائتمانية للقطاعات المتضررة.

رغم انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2.5 في المائة في الربع الأول من عام 2021 على أساس سنوي، إلا أنه من المتوقع أن تسهم التدخلات السابقة بشكل فاعل في دعم النشاط الاقتصادي في عام 2021، حيث سيزداد الناتج المحلي الإجمالي في قطر مدفوعاً بنمو قطاع النفط والغاز، خاصةً مع تعافي أسعار النفط العالمية بداية من نهاية العام الماضي، وتواصل ارتفاعها نسبياً مع عودة انفتاح الاقتصاد العالمي والتقدم في حملات التطعيم العالمية. بناءً على ذلك، يُرتقب نمو الاقتصاد القطري بنسبة 2.9 في المائة في عام 2021، و3.6 في المائة في عام 2022.

في الكويت⁽⁸¹⁾، بالرغم من تعرض الدولة لموجة أخرى من انتشار الفيروس وارتفاع نسبة الإصابات واضطرار السلطات الصحية لفرض حظر جزئي خلال شهري مارس وأبريل من العام 2021، إلا أن الاقتصاد الكويتي شهد خلال النصف الأول من العام المذكور تعافياً جزئياً مع عودة فتح بعض الأنشطة التجارية. وخلال النصف الثاني من العام 2021، واصل الاقتصاد الكويتي نموه المتزايد مع تسهيل وتسارع برنامج اللقاحات وزيادة الجهود لتلقيح السكان ضد الفيروس، مدعوماً بفتح الأنشطة الاقتصادية والتجارية، وعودة مسارات العمل إلى طبيعتها، وزيادة الإنفاق الاستهلاكي، وتسارع معدلات إسناد المشاريع، وزيادة الائتمان الشخصي، وعودة حركة التجارة الدولية إلى مستويات ما قبل الجائحة، ما ساهم في زيادة وتيرة الانتعاش والتعافي الاقتصادي. من جانب آخر، ساعد اتفاق "أوبك+" على التحسن النسبي لأسعار النفط في الأسواق الدولية منذ بداية الربع الثالث من عام 2020، ما عزز من ناتج القطاع النفطي.

يُتوقع أن يشهد الاقتصاد الكويتي تعافياً نسبياً في عام 2021 على أن ترتفع وتيرته في عام 2022 بدعم من نشاط القطاع غير النفطي، والزيادات في إنتاج النفط. يأتي

أسواق عالمية، بحيث يعمل على تحقيق زيادة سنوية في الصادرات لهذه الأسواق بنسبة 10 في المائة. إلى جانب إطلاق اللجنة العليا للشراكات الاقتصادية العالمية، بحيث تسعى في المرحلة الأولى إلى عقد 8 اتفاقيات شراكة شاملة مع 8 أسواق استراتيجية، ورفع حجم التبادل التجاري مع هذه الأسواق الذي يبلغ 257 مليار بمقدار 40 مليار سنوياً، إضافة إلى اعتماد برنامج القيمة الوطنية المضافة من خلال توجيه 42 في المائة من مشتريات الجهات الاتحادية والشركات الوطنية الكبرى نحو المنتج والخدمات الوطنية، بحيث يتم رفع المشتريات من 35 إلى 55 مليار درهم خلال أربع سنوات.

كذلك، تشمل "مشاريع الخمسين" تخصيص 5 مليارات درهم لدعم المشاريع الإماراتية الشابة، إلى جانب إطلاق (Tech Drive) الذي يخصص 5 مليار درهم، بالشراكة مع مصرف الإمارات للتنمية، لدعم القطاع الصناعي للتحول نحو التقنيات المتقدمة خلال السنوات الخمس المقبلة، وإطلاق "شبكة الثورة الصناعية الرابعة" لتنمية وبناء 500 شركة وطنية مزودة للتقنيات المتقدمة.

إضافة إلى ما سبق، أعلنت الحكومة الإماراتية في الثاني عشر من سبتمبر عن الحزمة الثانية من مبادرات مشاريع الخمسين، تم في إطارها تخصيص مبلغ 24 مليار درهم لاستيعاب 75 ألف مواطن في القطاع الخاص خلال السنوات الخمس القادمة، وهو ما سيتم إنجازه من خلال تنفيذ برنامج حكومي إتحادي متكامل باسم "نافس" يتكون من 13 مشروعاً لدعم القطاع الخاص لاستيعاب هذه الأعداد من العمالة المواطنة.

في قطر، يستفيد الاقتصاد الوطني هذا العام من تبني حزمة دعم اقتصادي بقيمة 75 مليار ريال قطري، بهدف توفير الدعم اللازم للاقتصاد القطري والتخفيف من الضرر الاقتصادي المترتب عن جائحة كوفيد-19. تضمنت حزمة التحفيز العديد من التدابير من بينها تشجيع توجيه المزيد من الائتمان للقطاع الخاص عبر التدخل من خلال أدوات السياسة النقدية المختلفة بعضها بفائدة صفرية لدعم النمو

31 البنك المركزي الكويتي، (2021). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الخامس عشر"، أكتوبر.

بناءً عليه، من المتوقع نمو الاقتصاد الكويتي بنسبة 2.7 في المائة في العام الجاري، وارتفاع معدل النمو إلى نحو 3.7 في المائة في عام 2022 ليعكس الارتفاع المتوقع في الإنتاج النفطي في العام المقبل، وتواصل تعافي القطاع غير النفطي.

في عُمان⁽³²⁾، يُتوقع أن يستفيد الاقتصاد العُماني خلال عامي 2021 و2022 من تعافي أسعار النفط العالمية، ومن برامج الانضباط المالي المنفذة في إطار الخمسية العاشرة (2021-2025)، والإصلاحات المنفذة في سياق "رؤية عُمان 2040"⁽³³⁾ التي تركز على تبني إصلاحات لزيادة مستويات التنويع الاقتصادي عبر دعم القطاع الخاص وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية. إضافة إلى مواصلة الحكومة لمساعدتها في خصخصة بعض المؤسسات العامة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص.

يُشار في هذا الصدد إلى أن تحسن الأوضاع الاقتصادية الداخلية والخارجية سيساعد على توسيع الحيز المالي المُتاح لدعم تعافي النمو الاقتصادي خلال أفق التوقع. حيث من المتوقع حدوث تحسن كبير في رصيد الموازنة العامة ورصيد المدفوعات الخارجية على المدى المتوسط. فبعد تسجيل عجز كبير في الموازنة العامة للدولة بنسبة 19.3 في المائة تقريباً من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020 نظراً لانخفاض الإيرادات النفطية وركود النشاط الاقتصادي، من المتوقع تراجع عجز الموازنة العامة ليصل إلى 2.4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، مما يعكس انتعاش الإيرادات الهيدروكربونية بأكثر مما كان متوقعاً في الخطة المالية متوسطة المدى، وتدابير الضبط المالي، فيما يُتوقع تحقيق فائض في الموازنة العامة على المدى المتوسط.

كما يتوقع تحسن الأوضاع الخارجية، فبعد ارتفاع عجز الحساب الجاري إلى 12 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، من المتوقع أن ينخفض العجز إلى 0.6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي على المدى

ذلك في ظل عودة الظروف المواتية للنمو الاقتصادي إلى طبيعتها، وتطبيق إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة لتقليل العجز، وتدابير الإصلاح المالي والاقتصادي المتوقع تنفيذها بشكل تدريجي خلال الفترة القادمة استناداً إلى "رؤية كويت جديدة 2035" لتحسين بيئة الأعمال وتنويع الاقتصاد. من جانب آخر، سيعمل تواصل حزم التحفيز التي تتبناها الحكومة على دعم التعافي الاقتصادي.

هناك بعض العوامل الرئيسية الأخرى التي من المتوقع أن تؤثر إيجابياً على عملية التعافي الاقتصادي من ضمنها الانتعاش النسبي للنشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، وانتعاش التجارة الدولية في السلع، والتحسن النسبي في أسعار النفط نتيجة تحسن مستويات الطلب العالمي. يتزامن ذلك مع انخفاض أسعار الفائدة المحلية لتسجل أدنى مستوياتها التاريخية في إطار سياسة بنك الكويت المركزي الداعمة للنمو التي توفر للشركات تكلفة تمويل منخفضة.

كذلك فإن تسارع عمليات التلقيح والإجراءات التي تتخذها الدولة لتسهيل الحصول على اللقاح وانتظام إمدادات وصول شحنات اللقاح من الشركات المصنعة، سوف يساهم بشكل فعال في دعم التعافي الاقتصادي. وقد بلغ عدد السكان الذين تلقوا اللقاح المضاد لفيروس كورونا بدولة الكويت نحو 2.66 مليون شخص (سواء الأشخاص الذين تلقوا جرعة واحدة أو جرعتين) حتى تاريخ 14 أغسطس 2021، ما يعادل نحو 68.4 في المائة من الشريحة السكانية المستهدفة للتطعيم.

ساهمت مسارات التقدم على صعيد برامج التلقيح الوطنية في الانحسار الملحوظ لانتشار الوباء، ما أدى إلى إقرار فتح كافة الأنشطة الاقتصادية والتجارية وعودة عملها وفق مواعيدها المعتادة قبل الجائحة، وارتفاع وتيرة السفر مع زيادة سعة الركاب القادمين والمغادرين من مطار الكويت وفتح الطيران المباشر مع بعض الدول، وعودة الدراسة حضورياً وفق إجراءات واشتراطات صحية واحترازية محددة.

³³ وزارة المالية، عُمان، "الميزانية العامة للدولة 2021: سنة الأساس".

³² البنك المركزي العُماني، ووزارة المالية العُمانية (2021). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الخامس عشر"، أكتوبر.

ظل التوقعات بارتفاع إنتاج السلطنة من النفط الخام إلى 1.1 مليون برميل يومياً مقابل 0.960 مليون برميل يومياً في عام 2021، فيما يتوقع زيادة معدل النمو ليصل إلى 4 في المائة سنوياً في عام 2026 مع انحسار تأثيرات إجراءات الضبط المالي.

في البحرين⁽³⁴⁾، من المتوقع تحسن مستويات الأداء الاقتصادي خلال عامي 2021 و2022 مدعوماً بعدد من العوامل الإيجابية كالاتمرار في تنفيذ مبادرات الحزم المالية والاقتصادية التي تم إطلاقها في شهر مارس 2020 وبلغت قيمتها 4.5 مليار دينار بحريني. كذلك من المتوقع أن يساهم انتعاش أسواق النفط والاستمرار في تنفيذ المشاريع قيد الإنجاز في القطاع النفطي إلى دعم مستويات الناتج المحلي الإجمالي المتوقع. كما سيؤدي التزام المملكة بتنفيذ مبادرات "برنامج التوازن المالي"، وضبط الإنفاق وتوزيع مصادر الإيرادات العامة، إلى دعم الحيز المالي لحفر الطلب الكلي من خلال إطلاق عدد من المبادرات الاقتصادية.

عكست نتائج أداء عدد من المؤشرات الاقتصادية مؤخراً مدى فاعلية الجهود الوطنية للتصدي للجائحة، واستمرار وتيرة التعافي الاقتصادي لعدد من القطاعات في ظل برامج الدعم للقطاعات الأكثر تأثراً ضمن الحزمة المالية والاقتصادية. تشير المؤشرات الاقتصادية المرصودة - التي تعكس أداء القطاعات والأنشطة الاقتصادية لمملكة البحرين - تحسناً ملحوظاً في أداء عدة قطاعات خلال العام الحالي، ومنها:

التجارة المحلية: شهد نشاط التجارة تحسناً ملحوظاً عكسه ارتفاع أعداد السجلات التجارية الجديدة للأفراد والشركات خلال الربع الثاني من العام 2021 بنسبة 73.5 في المائة مقارنة بالربع ذاته من العام الماضي. كما شهدت عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية من خلال بطاقات الخصم والائتمان ارتفاعاً، وازدادت المعاملات المالية

المتوسط بسبب تدابير الضبط المالي التي فرضتها الحكومة وارتفاع فائض الميزان التجاري.

كما ساهمت الإجراءات التحفيزية الصادرة عن البنك المركزي العُماني في توفير سيولة إضافية للبنوك وإجراء تعديلات في أسعار الفائدة للحفاظ على مستويات آمنة من السيولة في السوق المحلي. كما عمد البنك المركزي العُماني إلى رفع الحدود القصوى للاستثمار في أدوات الدين الحكومية للسلطنة من 45 في المائة إلى 50 في المائة من إجمالي القيمة الصافية للبنك. وتعمل السياسات المالية للسلطنة لعام 2021، والخطة المالية متوسطة المدى على إيجاد توازن بين إجراءات معالجة مواطن الضعف في المالية العامة ودعم التعافي الاقتصادي، مع توقع تحقيق السياسات المالية والنقدية المتخذة توازناً بين دعم الاقتصاد واحتواء مخاطر الاستقرار المالي مع استمرار تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ذات الصلة في المدى المتوسط.

وقدواصلت السلطنة مساعيها في عام 2021 على صعيد برامج التلقيح الوطني من خلال مرحلتين استهدفنا إعطاء أولوية التلقيح لبعض الفئات المستهدفة. بلغ عدد الملقحين بجرعة واحدة على الأقل نحو 63 في المائة من إجمالي الفئات المستهدفة، في حين تصل نسبة الملقحين بالكامل إلى 37 في المائة (جرعتين على الأقل من اللقاح) وذلك حسب آخر البيانات المحدثة لبرنامج التحصين الوطني في السلطنة في شهر أغسطس 2021.

بناءً على ما سبق، يُتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 2.5 في المائة في عام 2021، مع العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي نظراً لتسريع وتيرة التحصين الوطني إلى جانب تعافي الطلب الخارجي. ومع بدء العودة التدريجية لاستئناف مزاولة الأنشطة التجارية والمطاعم والفنادق لأعمالها بالتزامن مع زيادة مستوى الطلب. من المؤمل أن تحقق هذه الأنشطة مستويات تعافي جيدة بنهاية هذا العام وعلى المدى المتوسط. كما يُتوقع أن يزداد معدل النمو ليصل إلى 3.0 في المائة في عام 2022 لاسيما في

³⁴ وزارة المالية البحرينية، ومصرف البحرين المركزي، (2021). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الخامس عشر"، أكتوبر.

بنهاية الربع الثاني من عام 2020 إلى 10,318 عملم
بنهاية الربع الثاني 2021. فيما يتعلق بمستويات الأجور،
فقد حافظت معدلات الأجور للبحريين على مستوياتها في
القطاعين العام والخاص بنهاية الربع الثاني من عام
2021، في حين ارتفع متوسط أجور غير البحريين
بنسبة 5.2 في المائة على أساس سنوي.

يُشار في هذا الصدد إلى تدشين المملكة للبرنامج الوطني
للتوظيف بنسخته الثانية في مطلع العام الجاري، والذي
ساهم في تعزيز استقرار سوق العمل المحلي، وتنشيط
عمليات التوظيف وخلق فرص العمل بالقطاع الخاص
رغم الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم بسبب جائحة
كوفيد-19، وقد تم إنجاز 56 في المائة من أهدافه بتوظيف
14,011 مواطناً في مختلف القطاعات الإنتاجية حتى
أوائل أغسطس من العام الجاري، من أصل 25 ألف
وظيفة يستهدف البرنامج توفيرها في عام 2021.

من جانب آخر، ساهم التقدم المُحقق على صعيد برامج
التلقيح في تعزيز وتيرة التعافي الاقتصادي، حيث بلغت
نسبة السكان المُلقحين الحاصلين على الجرعة الأولى
76.4 في المائة من إجمالي السكان، ونحو 74.1 في المائة
للحاصلين على الجرعة الثانية من إجمالي عدد السكان
بنهاية أغسطس 2021. إلا أن من تلقوا الجرعة الأولى
كنسبة من السكان المؤهلين لتلقي التطعيم بلغت 91 في
المائة، وبلغت نسبة من حصلوا على الجرعتين 87 في
المائة من السكان المؤهلين لتلقي التطعيم ضد فيروس
كوفيد-19، بإجمالي بلغ نحو 1.15 مليون شخص.

يُشار إلى أن حملات التلقيح تستهدف جميع الفئات
العمرية، مع التركيز على كبار السن وأصحاب الأمراض
المزمنة. أما فيما يخص النسبة المستهدفة في عامي 2021
و2022، وتسعى ملكة البحرين لحصول أكبر عدد من
السكان على اللقاح خلال الفترة القادمة، لا سيما وأن
الأرقام المشار إليها أنفاً تحمل دلالات هامة على رأسها
الوعي المجتمعي بشأن الفيروس وسبل محاربه.

بناءً على ما سبق، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد البحريني
تعافياً ليسجل نمواً بحدود 3.1 في المائة خلال عامي
2021 و2022. ويتوقع أن يكون لنمو القطاع غير النفطي

الإلكترونية لدى الأفراد والمؤسسات، وكذلك قيمة
التحويلات المالية الإلكترونية.

التجارة الدولية: شهد النصف الأول من عام 2021 تحسناً
في أداء التجارة الخارجية مقارنة بالعام 2020، حيث
سجلت الصادرات غير النفطية خلال النصف الأول من
العام 2021 زيادة بنسبة 32.2 في المائة مقارنة بالعام
الماضي، وارتفعت قيمة الصادرات وطنية المنشأ بنسبة
45.4 في المائة، في حين ارتفعت الواردات التجارية غير
النفطية محققة نمواً قدره 4.9 في المائة على أساس سنوي.
وأدت نتائج حركة التبادل التجاري خلال هذه الفترة إلى
تحسن الميزان التجاري غير النفطي، حيث انخفضت فجوة
العجز التجاري بنسبة 38.5 في المائة مع نهاية النصف
الأول من العام 2021.

قطاع العقارات: شهد انتعاشاً مستمراً خلال النصف الأول
من العام 2021، إذ ارتفع عدد المعاملات العقارية
المسجلة لدى جهاز المساحة والتسجيل العقاري بنسبة
38.9 في المائة، كما ارتفعت قيمتها بنسبة 74.8 في المائة
مقارنة بالنصف الأول من العام 2020، في حين حقق عدد
رخص البناء الصادرة نمواً بنسبة 23.4 في المائة خلال
النصف الأول من العام 2021، ونمت مساحة البناء
(بالمتر المربع) للرخص الصادرة بحوالي 22.1 في المائة
مقارنة بالنصف الأول من العام الماضي.

قطاع السياحة: شهدت أعداد المسافرين برأً زيادةً خلال
الربع الثاني من عام 2021 بنسبة 33.9 في المائة، في
حين شهدت أعداد المسافرين عبر مطار البحرين الدولي
زيادةً بنسبة 12.2 في المائة على أساس سنوي. كما
ارتفعت نسبة إشغال الفنادق بنحو 25 في المائة مقارنة
بالربع ذاته من العام الماضي.

سوق العمل: ارتفعت أعداد المسجلين الجدد بالهيئة العامة
للتأمينات الاجتماعية بنهاية الربع الثاني من العام 2021
مقارنة بالربع نفسه من العام الماضي، وسجلت أعداد
المسجلين الجدد البحرنيين في القطاع الخاص زيادةً بنسبة
128.5 في المائة على أساس سنوي وهو ما يعكس انتعاش
الطلب على العمالة مقارنة بالعام الماضي، في حين ارتفع
إجمالي أعداد المسجلين غير البحرنيين من 827 عامل

رفع عدد المواطنين الذين تلقوا اللقاح، وهذا ما يندرج تحت هدف تلقيح 70 في المائة من مجموع المواطنين قبل نهاية سنة 2021.

إضافة إلى ما سبق سيستفيد النمو الاقتصادي من تبني عدد من السياسات الاقتصادية الداعمة مثل برنامج إنعاش الاقتصاد الوطني للحكومة، والبرنامج الخاص لإعادة التمويل الذي وضعه بنك الجزائر بهدف دعم برنامج إنعاش الاقتصاد الوطني والذي سيستمر حتى النصف الأول من عام 2022، وكذلك من الانفتاح التدريجي على الخارج على مستوى المطارات والموانئ والتنقلات؛ في أعقاب التطور الملحوظ في مجال احتواء الجائحة خلال سنة 2021.

شهدت مستويات الإنتاج النفطي تراجعاً بسيطاً لتبلغ في المتوسط نحو 874 و886 ألف برميل يومياً خلال الربعين الأول والثاني من عام 2021، مقارنة بنحو 899 ألف برميل في اليوم لمتوسط الإنتاج المسجل في عام 2020. في حين شهدت كميات الإنتاج النفطي تعافياً خلال الربع الثالث من عام 2021، حيث بلغت نحو 924 ألف برميل في اليوم خلال شهري يوليو وأغسطس من عام 2021⁽³⁶⁾، الأمر الذي سيدعم، إضافة إلى الارتفاعات المسجلة للأسعار العالمية للنفط، مستويات الناتج في القطاع النفطي خلال النصف الثاني من العام الجاري.

من المتوقع ارتفاع مستويات الإنتاج النفطي في الجزائر خلال أفق التوقع في ظل إعلان شركة النفط والغاز الجزائرية في بداية عام 2021 عزمها زيادة مستويات الإنتاج النفطي عبر تطوير الحقول الحالية في إطار خطة تمتد على مدى خمس سنوات باستثمارات تقدر بنحو 40 مليار دولار.

يواجه الاقتصاد الجزائري تحديات تتمثل في تراجع الاحتياطات الأجنبية والحاجة إلى التسريع في وتيرة الإصلاحات الهادفة إلى زيادة مستويات مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وجذب الاستثمارات

الأثر الأكبر في ذلك، حيث من المرتقب نموه بنسبة 3.8 في المائة في عام 2021، و3.7 في المائة في عام 2022. كما يتوقع أن تشهد القطاعات الأكثر تأثراً جراء الجائحة خلال عام 2020 الانتعاش الأكبر خلال عام 2021 ومنها قطاع السياحة والمواصلات والصناعات التحويلية والبناء والتشييد.

ب) الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

لم تسمح الأوضاع المالية في هذه الدول بتبني حزم تحفيز ضخمة لدعم التعافي الاقتصادي في عام 2021 نظراً لضيق الحيز المالي. رغم ذلك، من المتوقع تعافي دول المجموعة وتحقيقها لنمو بنسبة 3.7 في المائة في عام 2021 في ظل التحسن الملموس لأسواق النفط العالمية، فيما يتوقع ارتفاع معدل نمو دول المجموعة إلى 5.2 في المائة في العام المقبل نتيجة لارتفاع كميات الإنتاج النفطي في بعض دول المجموعة والتحسين النسبي للأوضاع الداخلية.

توقعات النمو على مستوى دول المجموعة

في الجزائر⁽³⁵⁾، من المتوقع تعافي الاقتصاد الجزائري في عام 2021 مستفيداً من الارتفاع المسجل في الأسعار العالمية للنفط ومن الاستثمارات في قطاع المحروقات والتي ستدعم الموازنة العامة للدولة. شهد عام 2021 تسجيل تعافي ملحوظ في عدد من القطاعات الاقتصادية بما يشمل الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية والري والخدمات غير المسوقة والمحروقات.

يُعزى هذا التعافي إلى عدد من العوامل من أهمها النجاح في عملية التلقيح التي ستسمح بإعادة الاستئناف الكامل للنشاطات الاقتصادية المختلفة؛ حيث قامت السلطات الجزائرية بتسريع عملية التلقيح ابتداءً من شهر يوليو 2021 مما سمح بأن يبلغ العدد الإجمالي للمواطنين الذين تلقوا جرعة واحدة على الأقل من اللقاح 13.5 ملايين مواطن، بينما تلقى نحو 5 ملايين مواطن جرعتين. كما تمّ تنظيم حملة كبرى للتلقيح خلال شهر سبتمبر 2021 بهدف

³⁶ OPEC, (2021). "Monthly Report", Oct.

³⁵ بنك الجزائر، (2021). "صندوق النقد العربي-استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الخامس عشر".

أما في ليبيا⁽³⁷⁾، فمن المتوقع تحسن النشاط الاقتصادي خلال أفق التوقع ليعكس عدداً من العوامل، حيث يتوقع استقرار إنتاج ليبيا من النفط الخام عند متوسط يومي بمستوى 1.2 و1.4 مليون برميل خلال عامي 2021 و2022 على التوالي. وكذلك الأثر الإيجابي المتوقع لتأثير تعديل سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي أمام حقوق السحب الخاصة، إضافة إلى الأثر الإيجابي المتوقع لا سيما بعد الإعلان على حكومة الوحدة الوطنية وتوحيد مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، مما يعزز مستويات الأداء الاقتصادي.

في إطار تلك الجهود، يعمل المصرف المركزي مع حكومة الوحدة الوطنية على إعادة هيكلة الانفاق العام من خلال رفع نسبة الانفاق الداعم للطاقت الإنتاجية في هيكل الانفاق العام لا سيما فيما يخص قطاع النفط لرفع قدرته الإنتاجية إلى 2 مليون برميل يومياً بحلول عام 2024. في هذا السياق، يتوقع مصرف ليبيا المركزي، نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 196 في المائة في عام 2021، ونحو 23 في المائة في عام 2022.

في اليمن، لا يزال الاقتصاد اليمني يواجه جملة من التحديات التي زادت من وطأتها جائحة كوفيد-19 التي شكلت ضغوطات على النشاط الاقتصادي في القطاعين النفطي وغير النفطي في ظل توقف إنتاج النفط وتأثر الأنشطة غير النفطية بظروف الإغلاق. رغم ذلك، شهد عام 2020 عدداً من التطورات الإيجابية على صعيد تخفيف عبء المديونية على الاقتصاد اليمني في ظل مبادرة وقف مدفوعات الدين التي تم إقرارها في إطار الرئاسة السعودية لمجموعة العشرين في عام 2020. تم في إطار هذه المبادرة وقف مدفوعات خدمة الديون حتى منتصف عام 2021، بالتالي تأجيل حوالي 417 مليون دولار من التزامات الديون المستحقة على اليمن. إضافة إلى موافقة أعضاء نادي باريس على المشاركة في إعادة هيكلة ديون اليمن.

زيادة مستويات التنافسية، وهو ما سيضغط على آفاق النمو والتشغيل المتوقعة خلال عامي 2021 و2022. علاوة على ذلك، تبقى التوقعات أيضاً رهينةً بوضع الأسواق النفطية التي تتجه نحو الانتعاش وعمليات التلحیح وحيز السياسات المتاحة لدعم التعافي على صعيد السياستين المالية والنقدية.

في ضوء ما سبق، يُتوقع نمو اقتصاد الجزائر بحوالي 4.5 في المائة خلال عام 2021، ونحو 2.9 في المائة في 2022.

في العراق، يُتوقع أن يشهد الاقتصاد العراقي تحسناً في النمو الاقتصادي خلال عامي 2021 و2022 نتيجة الارتفاع في أسعار النفط والانحسار التدريجي لآثار الجائحة، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تحسن النشاط الاقتصادي العالمي وارتفاع الطلب على المنتجات النفطية.

كما يُنتظر أن تُساهم الإجراءات التي اتخذها كل من البنك المركزي لتخفيض سعر الصرف، والمبادرات الموجهة لتشجيع الاستثمار، وتبني الحكومة لتنفيذ عدد من الإصلاحات إلى دعم الناتج في القطاع غير النفطي. كما أن موازنة عام 2021 وما تضمنته من إنفاق استثماري معزز للنمو من شأنه أن يدعم الآفاق الاقتصادية خلال عامي 2021 و2022.

في هذا الاتجاه، يُتوقع أن ينمو الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 3.6 في المائة في عام 2021، وارتفاعه بشكل ملموس في عام 2022 ليصل إلى 8 في المائة بما يعكس رفع خط الأساس المرجعي للإنتاج النفطي للعراق في إطار اتفاق "أوبك+" بنحو 100 ألف برميل يومياً واستمرار تعافي الأنشطة الاقتصادية غير النفطية في ظل التحسن التدريجي للأوضاع الداخلية. تبقى هذه التوقعات رهينة بضمان الحصول على كميات كافية من اللقاحات لتطعيم أكبر قدر من السكان، وهو ما يستلزم توفير موارد مالية لازمة لذلك ودعم الفئات الاجتماعية ومساندة الأنشطة الاقتصادية المتضررة من الجائحة.

³⁷ مصرف ليبيا المركزي، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الخامس عشر"، أكتوبر.

ج) الدول العربية المستوردة للنفط

وأيضاً عدم الاتجاه إلى فرض إغلاق كلي كما حدث في الكثير من دول العالم الأخرى.

من المتوقع خلال أفق التوقع أن تسهم عودة رحلات الطيران المباشرة والتوسع في حملات التطعيم على تعافي أداء القطاع السياحي. كذلك، من المتوقع أن تعطي المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي المُعلنة من قبل الحكومة دفعةً إضافية لمعدلات النمو الاقتصادي خلال عام 2022 وعلى المدى المتوسط، عن طريق تنمية الاقتصاد الحقيقي القائم في الأساس على نشاط قطاعات الزراعة والصناعة والاتصالات وتقنية المعلومات. من المتوقع أن تساهم تلك الإصلاحات في زيادة مرونة الاقتصاد، وتحقيق معدلات نمو متوازنة ومستدامة.

تستهدف الحكومة التوسع في إنتاج اللقاحات المضادة لفيروس كورونا محلياً، كما تتلقى اللقاحات كذلك من الدول الأجنبية. في هذا الإطار بلغ عدد المواطنين الذين تم تلقيحهم بجرعة واحدة من اللقاح نحو 6.9 في المائة من إجمالي السكان، فيما حصل نحو 3.5 في المائة من المصريين على جرعتين من اللقاح. كما تم تطعيم نحو 2 مليون موظف حكومي من مجمل العاملين في القطاع الحكومي البالغ عددهم 4.5 مليون حتى نهاية شهر أغسطس 2021، فيما تستهدف مصر تلقيح نحو 40 في المائة من السكان خلال الفترة المقبلة.

في ضوء ما سبق، من المتوقع أن يسجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال العام المالي 2021/2020 والمنتهي في شهر يونيو 2021 نحو 3.3 في المائة، مستفيداً خاصةً من نشاط قطاعات الاتصالات وتقنية المعلومات، والبناء والتشييد، والتجارة. ويُتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى 5.4 في المائة في عام 2022، بافتراض التعافي الكلي للاقتصاد العالمي مما سيقوي النشاط السياحي والطلب الخارجي.

في المغرب⁽³⁹⁾، من المتوقع أن ينتعش الاقتصاد الوطني بنسبة 6.2 في المائة في عام 2021، بعد انكماش بنسبة

استفادت دول المجموعة خلال عام 2021 من عدد من العوامل الداعمة للنمو الاقتصادي من أهمها تعافي الطلب الخارجي، وزيادة مستويات الإنتاج في عدد من القطاعات الرئيسية، من أهمها قطاعات التصدير والسياحة والتشييد والبناء والاتصالات وتقنية المعلومات وغيرها من القطاعات الأخرى ذات الروابط الأمامية والخلفية القوية مع باقي القطاعات الاقتصادية.

رغم ذلك حدّت الاختلالات الداخلية والخارجية التي تواجه دول المجموعة من قدرة عدد من دول المجموعة على تبني حزم مالية سخية لدعم النشاط الاقتصادي، لاسيما في ظل ارتفاع مستويات الدين العام مع ما يفرضه ذلك من تبعات اقتصادية تمثل تحديات أمام قدرة بلدان المجموعة على دفع النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل لتقليل معدلات البطالة المرتفعة.

في ضوء ما سبق، يُتوقع نمو دول المجموعة بمتوسط 2.5 في المائة في عام 2021، ومواصلته الارتفاع إلى 4.6 في المائة في عام 2022، نتيجة تعافي الطلب الخارجي وعودة الأنشطة الاقتصادية كالتجارة والسياحة والاستثمارات في ظل تقدم حملات التلقيح في بعض دول المجموعة.

توقعات النمو على مستوى دول المجموعة

في مصر⁽³⁸⁾، من المتوقع أن يواصل النمو الاقتصادي وتيرته القوية بعد الأزمة الصحية التي لم تتل كثيراً من قدرة الاقتصاد المصري على النمو، حيث كان الاقتصاد المصري حالة استثنائية على مستوى العالم من حيث قدرته على تسجيل معدل نمو قُدّر بنحو 3.6 في المائة خلال عام 2020 رغم التداعيات الناتجة عن الجائحة. يُعزى ذلك إلى العديد من العوامل من بينها الإصلاحات الاقتصادية المتواصلة التي عززت من مستويات مرونة الاقتصاد المصري وقدرته على مواجهة الصدمات، إضافة إلى الأثر الإيجابي لحزم التحفيز المتبناة لتنشيط الطلب الداخلي

³⁹ بنك المغرب، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الخامس عشر"، أكتوبر.

³⁸ وزارة المالية المصرية، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الخامس عشر"، أكتوبر.

على المستوى الاقليمي، من شأن الاستقرار الاجتماعي والسياسي في ليبيا أن ينعكس إيجاباً على الاقتصاد التونسي وذلك من خلال ارتفاع قيمة الصادرات التونسية نحو ليبيا، إضافة إلى المساهمة في تقليص نسبة البطالة باعتبار ليبيا وجهة أساسية لليد العاملة التونسية. أما على المستوى الدولي، من شأن الانتعاش المرتقب للاقتصاد العالمي وخاصة في منطقة اليورو، الشريك الرئيس لتونس، أن يؤثر إيجابياً على نشاط الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير.

في ضوء ما سبق، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد التونسي انتعاشاً بحوالي 3.9 في المائة خلال سنة 2021، بما يُعزى إلى تحسن القيمة المضافة لكل من الصناعات التحويلية بنسبة 4.2 في المائة، والصناعات غير التحويلية بنسبة 6.7 في المائة. كما يتوقع أن يشهد نشاط قطاع الخدمات المسوقة نمواً بنسبة 4.8 في المائة وخاصة فيما يتعلق بالقطاع السياحي الذي يُتوقع نموه بنسبة 19.5 في المائة، إضافة إلى الخدمات غير المسوقة بنسبة 5.1 في المائة. كما يُتوقع أن يحقق الاقتصاد التونسي نمواً بنسبة 3.0 في المائة في عام 2022.

بدوره من المتوقع أن يشهد السودان⁽⁴⁰⁾ تعافياً وتحسناً في الأداء الاقتصادي في ضوء الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الانتقالية في إطار برنامج إصلاح اقتصادي ينفذه بالتعاون مع صندوق النقد الدولي (البرنامج المراقب)، حيث نجحت الحكومة في تحقيق الشروط اللازمة للوصول إلى نقطة اتخاذ القرار بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون "الهيبيك"، بما في ذلك تحقيق سجل أداء مُرضٍ في إطار البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق، وإقرار استراتيجية للحد من الفقر، وتحقيق ضمانات التمويل اللازمة لتسوية المتأخرات وتخفيف أعباء الديون. وبناء على الإصلاحات الجارية أبرمت الحكومة السودانية مع صندوق النقد الدولي اتفاق تسهيل ائتماني ممتد لمدة 39 شهراً لدعم السياسات على المدى

6.3 في المائة عن عام 2020، مستفيداً من إعادة فتح الاقتصاد، والتقدم الملحوظ في حملة التطعيم، وسنة زراعية جيدة للغاية، والتحفيز المالي وتيسير الأوضاع النقدية. يعكس هذا التحسن زيادة قوية بنسبة 18.8 في المائة في القيمة المضافة الزراعية، وزيادة بنسبة 4.6 في المائة في الأنشطة غير الزراعية. وفي عام 2022، يتوقع بنك المغرب تراجع وتيرة النمو إلى 3 في المائة، ليعكس انخفاض معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الزراعي ليصل إلى 3.3 في المائة، بافتراض سنة فلاحية متوسطة على اعتبار تراجع محاصيل الحبوب التي تعتمد في مجملها على التساقطات المطرية التي يصعب التنبؤ بها، ونمو القيمة المضافة للأنشطة غير الزراعية بنسبة 3.6 في المائة. من ناحية الطلب، يُتوقع أن يكون النمو مدفوعاً أكثر بمكونات الطلب المحلي.

سوف يُعزز التقدم الملحوظ لحملة التلقيح الوطنية من فرص النمو الاقتصادي خلال أفق التوقع، حيث بلغت نسبة السكان الملقحين كلياً (الحاصلين على جرعتين على الأقل) نحو 57,4 في المائة من الفئة المستهدفة التي تقدر بنحو 30 مليون نسمة (حوالي 80 بالمائة من السكان)، ذلك حتى 17 سبتمبر من عام 2021.

في تونس، على المستوى المحلي، من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي، خلال سنة 2021، تعافياً تدريجياً من آثار جائحة كوفيد-19 نتيجة تخفيف إجراءات الحجر الصحي وتقدم حملات التطعيم ضد الفيروس، مما من شأنه أن يدعم نشاط القطاعات الموجهة للطلب الداخلي على غرار قطاع البناء والأشغال العامة والتجارة الداخلية. كما يتوقع أن يشهد القطاع السياحي تحسناً تدريجياً في نسق نشاطه نتيجة تقدم حملات التطعيم ضد الفيروس على المستوى العالمي، وتخفيف القيود على السفر من قبل العديد من الدول. أما فيما يخص قطاع الصناعات غير التحويلية، فستشهد بدورها تحسناً في ظل العودة التدريجية لإنتاج النفط والغاز الطبيعي.

40 بنك السودان المركزي، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الخامس عشر"، أكتوبر.

مع العمل على تحقيق نمو مستدام بقيادة القطاع الخاص لدعم الاستقرار الاقتصادي والحد من الفقر وذلك عبر مجموعة من الإصلاحات كالاتي:

- أولاً: إصلاح إطار المالية العامة عبر مواصلة الجهود المبذولة لتعزيز مركز المالية العامة بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة توجيه الإنفاق، وتخفيض الدعم على الطاقة، وتعبئة الإيرادات العامة، وإحكام الرقابة على المالية العامة بالإضافة إلى تعزيز إدارة الدين العام وزيادة شفافية البيانات لتجنب العودة إلى مسار الاقتراض غير المستدام.

- ثانياً: على صعيد سياسات سعر الصرف والنقد والقطاع المالي، سوف يتم مواصلة الجهود المتخذة نحو تحول سعر الصرف إلى سعر تحدده قوى السوق، بالإضافة إلى مواصلة الجهود للقضاء على جميع الممارسات السلبية التي أدت إلى تعدد أسعار الصرف، والعمل على تعزيز استقلالية البنك المركزي وقدراته الرقابية، وتنفيذ نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- ثالثاً: تحسين مناخ الأعمال وإصلاحات الحوكمة، وذلك عبر إطلاق إمكانات القطاع الخاص وتعزيز إجراءات مكافحة الفساد وتحسين الحوكمة وتعبئة الاستثمارات الخاصة وتقليص دور الدولة في الاقتصاد لتخفيف المخاطر المالية وخلق بيئة أكثر تمكينا للنمو بقيادة القطاع الخاص.

في هذا الصدد، من المتوقع تسجيل السودان لمعدل نمو بحدود 1.7 و 2.8 في المائة في عامي 2021 و 2022 على التوالي.

في الأردن⁽⁴²⁾، أدت تداعيات جائحة كورونا، إلى دخول الاقتصاد الأردني في أول انكماش اقتصادي منذ أكثر من ثلاثة عقود بنسبة بلغت 1.6 في المائة. على الرغم من

ديون البلاد من حوالي 56 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020 إلى 28 مليار دولار أمريكي.
42 البنك المركزي الأردني، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الخامس عشر"، أكتوبر.

المتوسط خلال الفترة بين نقطة اتخاذ القرار ونقطة الإنجاز في إطار مبادرة "الهييك"⁽⁴¹⁾.

أسهمت حملات التطعيم التي بدأت العام الجاري في تعزيز توقعات التعافي الاقتصادي، ودفعت إلى رفع مستوى تقديرات النمو بعد التعافي التدريجي من آثار الجائحة وتداعياتها بسبب الإغلاق في عام 2020، ومع عودة الحياة إلى طبيعتها تدريجياً واستعادة النشاط في الاقتصاد العالمي، من المتوقع أن ينعكس ذلك إيجاباً على الاقتصاد المحلي، كما يتوقع تعافي قطاع الخدمات سريعاً عقب انتهاء حالة الإغلاق، بالإضافة إلى تحسن مستويات الإنتاج الزراعي والصادرات بعد التطورات الإيجابية على صعيد السياسات مثل توحيد سعر الصرف.

كما تحسنت آفاق الاقتصاد السوداني في عام 2021 بفضل التطورات الخارجية الإيجابية، والإجراءات المتخذة مؤخراً على جانب السياسات. على الرغم من التحديات الاقتصادية الكلية، وضعف المركز الخارجي إلا أنه من المتوقع تعافي وتيرة النشاط الاقتصادي في عام 2021 مع اكتساب زخم إضافي خلال عام 2022.

على صعيد الإصلاحات الاقتصادية الداعمة للنمو، من المخطط الاستمرار في تنفيذ السياسات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز مناخ الأعمال، وكذلك تجنب تحمل الديون غير الميسرة والمضمنة، ودعم استقرار سعر الصرف بما يمكن من تراجع التضخم وزيادة الاستثمار بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

في هذا الإطار، سيركز البرنامج المدعوم باتفاق "التسهيل الائتماني الممتد" لصندوق النقد الدولي الذي يتيح للسودان الاستفادة من موارد إقراضية بقيمة 2.5 مليار دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات بهدف مساندة جهود الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها الدولة لتعزيز الحوكمة

41 من المتوقع أن يستفيد الاقتصاد السوداني بشكل كبير بداية من عام 2021 من تمكن الدولة من التأهل للحصول على المساعدة بموجب المبادرة المحسنة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (الهييك) بعد موازنة كل من المجلس التنفيذي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على ذلك في اجتماعهما المنعقد في نهاية شهر يونيو مما أدى على الفور إلى خفض

بجائحة كوفيد 19، وصولاً إلى انفجار مرفأ بيروت، بالتالي الحاجة إلى تنفيذ عدد من الإصلاحات الملحة لدعم النمو الاقتصادي. أثرت كل هذه الأزمات على كافة القطاعات الاقتصادية وعلى النمو الاقتصادي بشكل كبير، إذ سجل الاقتصاد اللبناني انكماشاً خلال الفترة المنصرمة، حيث انكمش بنسبة 6.7 في المائة في عام 2019، وبنحو 25 في المائة في عام 2020، ومن المتوقع أن يسجل انكماشاً بنسبة 11 في المائة في عام 2021.

يُعوّل الاقتصاد اللبناني على نجاح الحكومة الجديدة في تبني الإصلاحات اللازمة لدفع النمو الاقتصادي وتجاوز الاختلالات الداخلية والخارجية القائمة. وبالنظر إلى التحديات الكبيرة التي تشهدها البلاد، فإن المساعدات الدولية والاستثمارات الخاصة هي الوسيلة الأساسية لتحقيق التعافي الشامل والمستدام، وهو ما يستلزم العمل سريعاً على تنفيذ إصلاحات مالية عامة وإدارة الحكم ودفع النمو الاقتصادي بما يساهم في التخفيف من حدة البطالة والفقر.

يواجه التعافي الاقتصادي في لبنان بعدد من التحديات لعل من أهمها:

- السرعة في تنفيذ برامج التلقيح الوطنية وتغطية النسبة المستهدفة لعامي 2021 و2022 للوصول إلى المناعة المجتمعية. فبحسب أرقام وزارة الصحة، فقد بلغت نسبة السكان اللبنانيين والأجانب الحاصلين على جرعتي لقاح 25.6 في المائة، فيما تستهدف الخطة الوطنية للتلقيح تطعيم 70 في المائة من السكان خلال عامي 2021 و2022.
- مستوى تسارع انتشار سلالة دلتا المتحورة، ومدى نجاح اللقاحات في التغلب على التحورات الجديدة للفيروس.
- أزمة المحروقات والكهرباء التي يعاني منها لبنان منذ أشهر والتي تهدد الأمن الغذائي والصحي بتوقف منشآت حيوية من بينها المستشفيات والمطاحن. في هذا السياق، يمثل ضخّ الغرّ

تمكن الاقتصاد الأردني من تجاوز جانب مهم من تداعيات هذه الأزمة بمرونة، واستطاعته أن يخفف من حدة الانكماش الذي كان متوقّعاً خلال عام 2020 بفضل الإجراءات الاستباقية الكبيرة التي اتخذتها الحكومة، إلى جانب حزم التحفيز المُتنبّاة من قبل البنك المركزي التي فاق حجمها 2.7 مليار دينار، إلا أن حالة عدم اليقين الكبيرة حول موعد انتهاء هذه الجائحة، وسرعة التعافي من تداعياتها الاقتصادية محلياً وعالمياً، تُعد من أهم العوامل التي ستؤثر على مستويات النمو الاقتصادي في عامي 2021 و2022.

مع استمرار انخفاض حدة الإصابات واستقرارها، وتخفيف القيود تدريجياً، تم استئناف العمل جزئياً في قطاعات مختارة. أعقب ذلك قيام الأردن برفع غالبية إجراءات الإغلاق والسماح لمعظم القطاعات الاقتصادية بالعمل وفقاً لإرشادات سلامة صارمة في أوائل مايو من عام 2021، تمهيداً لفتح كل القطاعات وإلغاء كافة أشكال الحظر في الأول من شهر سبتمبر للوصول إلى صيف آمن. كل ذلك ساهم في العودة التدريجية للقطاع السياحي، وعودة نمو الصادرات مع التعافي التدريجي للطلب العالمي.

تتمثل أبرز مجالات التعافي في عودة القطاع السياحي تدريجياً، لا سيما خلال النصف الثاني من عام 2021، وعودة نمو الصادرات مع تعافي الطلب العالمي، وتسريع حملة التطعيم وتحسن الاقتصاد العالمي. كما من شأن استمرار عملية الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، إلى جانب خطة أولويات الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع البنك الدولي، وخطة البرنامج التنفيذي للحكومة للأعوام (2021-2024) أن تدعم النمو الاقتصادي خلال عامي 2021 و2022. تشير أحدث التوقعات إلى أن الاقتصاد الأردني سيتعافى بنهاية العام الجاري ليسجل نمواً نسبته 2.0 في المائة، فيما يتوقع ارتفاع معدل النمو إلى 2.7 في المائة في عام 2022.

أما في لبنان⁽⁴³⁾، فقد تعرض الاقتصاد لأزمات متتالية غير مسبوقة، بدءاً من الأزمة الاقتصادية والمالية، مروراً

⁴³ مصرف لبنان، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الخامس عشر"، أكتوبر.

والاستثمار الخاص. إضافة إلى توقع تحسن القيمة المضافة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية لا سيما الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات والإنشاءات.

في **موريتانيا**، من المتوقع انخفاض مستوى النمو الاقتصادي نتيجة توقعات انخفاض الأسعار العالمية للحديد الذي تمثل صادراته نحو ثلث الصادرات الإجمالية. كما يبقى النشاط الاقتصادي مدعوماً بالزيادة المتوقعة للإنتاج في قطاعات الزراعة والصيد والثروة الحيوانية بدعم من الاستثمارات والمشاريع الحكومية الهادفة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية. في هذا الاتجاه، يُتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا بنحو 2.4 و3.6 في المائة في عامي 2021 و2022 على التوالي.

في **الصومال**، من المتوقع تعافي نسبي للأنشطة الاقتصادية خلال عامي 2021 و2022 مع استمرار المشروعات الهادفة إلى تطوير الموانئ التي بدأ تأثيرها الإيجابي في الظهور. كما سيجد النشاط الاقتصادي كذلك دعماً من تعافي تحويلات الصوماليين بالخارج في ظل النشاط المتوقع للاقتصاد العالمي. في المقابل، ستعتمد مسارات النمو في القطاع الزراعي على تطورات الأوضاع الداخلية والأوضاع المناخية. بناءً عليه، من المتوقع تسجيل الاقتصاد الصومالي لمعدل نمو يُقدر بنحو 2.7 في المائة في عام 2021 ونحو 3.1 في المائة في العام المقبل. 45

أما في **جيبوتي**، فقد انعكست التداعيات الناتجة عن فيروس كورونا وما نتج عنها من تراجع حركة التجارة الدولية وحركة النقل العابر على أداء الاقتصاد الذي يستفيد من تفعيل موقع الدولة كمركز لخدمات النقل العابر والخدمات اللوجستية، بالبناء على النمو الملموس في حركة التجارة الدولية لبعض دول الجوار. يُتوقع أن يستعيد اقتصاد جيبوتي عافيته لينمو بمعدلات مرتفعة تتراوح بين 5 و5.5 في المائة في 2021 و2022، مدفوعاً بالانتعاش

الطبيعي المصري إلى لبنان عبر الأردن وسورية بارقة أمل لحل جزء من الأزمة الحالية في ظل غياب الإصلاحات الجذرية.

- الأزمة المالية والاقتصادية والتراجع الكبير في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الذي أدى إلى الحد من إمكانية استيراد المعدات الطبية والادوية اللازمة.
- هجرة الكفاءات وبالأخص الأطباء والممرضين جراء الأزمات المالية والاقتصادية بما قد يؤثر سلباً على القطاع الصحي وجودة الخدمات الصحية في لبنان.
- غياب الحزم التحفيزية للقطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً بالجائحة خصوصاً قطاع الخدمات.

في **فلسطين**⁽⁴⁴⁾، من المتوقع أن يستفيد النشاط الاقتصادي من عدة عوامل، من أهمها، انحسار الجائحة الصحية وما صاحبها من تداعيات وتوفر اللقاحات المضادة للفيروس لكافة الشرائح السكانية، والانتظام في تحويل إيرادات المقاصة الضريبية إلى الحكومة الفلسطينية، وعودة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وحركة التجارة الخارجية إلى مستوياتها الطبيعية قبل الأزمة الصحية، وتحسن مستويات المنح والمساعدات الدولية للحكومة الفلسطينية، فيما سيستمر تأثر الاقتصاد الفلسطيني سلباً بتبعات العدوان الأخير على الأراضي الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية.

في هذا الإطار، من المتوقع استمرار التعافي التدريجي للاقتصاد الفلسطيني خلال الأعوام القادمة لاسيما في ضوء حزم التحفيز التي يتم تبنيها بقيمة 500 مليون دولار خلال عام 2021.

بناءً عليه، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الفلسطيني نمواً بنحو 4.4 في المائة في عام 2021، ونحو 3.0 في المائة في عام 2022 مدفوعاً بتحسين مستويات الاستهلاك

44 مؤسسة النقد الفلسطينية، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الخامس عشر"، أكتوبر.

45 World Economic Situation and Prospects (WESP) Report, Department of Economic and Social Affairs. UN. 2021.

التجارة الخارجية وعودة التدفقات السياحية بنهاية العام مع توفر اللقاحات. كما سيؤدي المُضي قدماً في تنفيذ استراتيجية الاقتصاد الأزرق التي تعتمد على تنمية قطاعات الصيد والثروة السمكية إلى دعم التعافي الاقتصادي. كذلك من المتوقع أن يتم تنفيذ عدد من مشاريع البنى التحتية في إطار المشاريع الممولة من خلال الدعم المالي الذي تعهد به المجتمع الدولي في "مؤتمر شركاء القُمر للتنمية". بناءً عليه، من المتوقع تسجيل القُمر معدلات نمو تبلغ 1.6 و3.0 في المائة في عامي 2021 و2022 على التوالي.

المتوقع لدى أهم الشركاء التجاريين، مما سيعزز إعادة التصدير في المنطقة الحرة وصادرات النقل والخدمات اللوجستية، وخدمات الاتصالات، كما يتوقع أيضاً أن تعزز مشاريع البنية التحتية الجارية من زخم النمو.

في القُمر، تأثر الأداء الاقتصادي العام الماضي بالتداعيات غير المواتية لجائحة كوفيد-19 الذي انعكس على أداء عدد من القطاعات الهامة كالسياحة والتجارة والخدمات في ظل إجراءات الإغلاق وتراجع الطلب الخارجي. من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي تعافياً في العام الحالي والعام المقبل مستفيداً من عدد من العوامل من بينها تحسن حركة

إطار رقم (1)

مسارات التعافي الاقتصادي في الدول العربية:

الوضع الراهن، ودور السياسات الاقتصادية الكلية، وأبرز التحديات (2021-2022)

تقييم وضعية التعافي الاقتصادي

كثفت الحكومات العربية جهودها خلال عام 2021 لتسريع وتيرة تنفيذ حملات التلقيح الوطنية لزيادة مستويات الجاهزية الصحية لمواجهة الوباء، الأمر الذي ساهم في ارتفاع أعداد الملقحين في عدد من الدول العربية إلى ما يتراوح بين 40 و80 في المائة من السكان، ومن ثم اقترب عدد من هذه الدول من تحقيق المناعة المجتمعية ضد الوباء. ساهم هذا الإنجاز في تشجيع الحكومات العربية على تخفيف القيود على ممارسة الأنشطة الاقتصادية وساعد على تعافي عدد من القطاعات الاقتصادية التي لها ترابطة قوية مباشرة وغير مباشرة مع باقي القطاعات الأخرى بداية من الربع الثاني من عام 2021 ولعل من أهمها قطاعات التصدير والسياحة والتشييد والبناء والأشغال العامة والتجارة الداخلية والصناعة التحويلية والأدوية والاتصالات وتقنية المعلومات. علاوة على ما سبق، ساهمت عدة عوامل أخرى في دعم التعافي الاقتصادي للدول العربية في عام 2021 يأتي على رأسها:

- توقعات النمو المرتفعة للاقتصاد العالمي والتي تتراوح ما بين 5 و6 في المائة خلال عام 2021، علاوة على نشاط حركة التجارة الدولية التي من المتوقع نمو حجمها بنسبة 10.8 في المائة العام الجاري.
- استمرار البنوك المركزية ووزارات المالية بالعمل بجانب من حزم التحفيز التي تم تبينها خلال العام الماضي لدعم التعافي الاقتصادي في إطار حزم للتخفيف بلغ إجماليها 341.5 مليار دولار منذ بداية عام 2020 حتى نهاية شهر سبتمبر 2021.
- انتعاش الطلب العالمي على الطاقة وتعافي السوق العالمية للنفط وارتفاع الأسعار العالمية للنفط بنحو 65 في المائة منذ بداية العام وحتى نهاية شهر أكتوبر من عام 2021 كنتيجة لنجاح اتفاق "أوبك+" في استعادة جانب من توازن السوق النفطية العالمية.
- التزام عدد من الدول العربية بتنفيذ برامج وطنية للإصلاح الاقتصادي تركز على استعادة أسس الاستقرار الاقتصادي، واحتواء الاختلالات الداخلية والخارجية، ومعالجة تحديات النمو طويلة الأمد في مجالات ممارسة بيئة الأعمال وسوق العمل والحكومة.
- التطبيق الناجح لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي التي رفعت من مساهمة القطاعات النفطية في الناتج المحلي بنسب فاقت 10 في المائة في بعض الدول النفطية خلال الربع الثاني من عام 2021، الأمر الذي ساعد على زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج والتشغيل في عدد من الدول العربية لاسيما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- الدور الفاعل لصناديق الثروة السيادية في تنفيذ الخطط التنموية والرؤى الاستراتيجية والمشاريع الكبرى في بعض الدول العربية لتعزيز مستويات مرونة هذه الاقتصادات، وتسريع وتيرة تحولها إلى الاقتصادات الرقمية ومن ثم دعم مسارات النمو الاقتصادي.
- التحسن الملموس لأسواق العمل في بعض الدول العربية، حيث سجلت أعداد العاملين الجدد في القطاع الخاص ارتفاعات ملموسة في بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الربع الثاني من عام 2021 بما يفوق 100 في المائة على أساس سنوي بما يعكس انتعاش الطلب على العمالة مقارنة بالعام الماضي، في ظل البرامج الوطنية للتوظيف والمبادرات التي يتم تنفيذها لزيادة معدلات التوظيف، إضافة إلى تراجع ملموس لمعدلات البطالة في بعض الدول العربية المستوردة للنفط بفعل نجاح الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في حفر الطلب المحلي، وحرص حكومات هذه الدول على تنفيذ مشروعات قومية كبرى لا سيما في قطاع البنية الأساسية.

السياسات الاقتصادية الداعمة للتعافي الاقتصادي

حرصت حكومات الدول العربية على التقييم المستمر للوضع الاقتصادي لاتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة للتخفيف من تداعيات الجائحة على الاقتصادات الوطنية، عبر الاستجابة السريعة لأية مستجدات قد تمس الوضع الاقتصادي. هذه التدابير لم تقتصر فقط على تعزيز الجاهزية الصحية، بل امتدت لتشمل أيضاً دعم استمرارية الأسر والشركات. فعلى صعيد السياسة النقدية، فقد وصلت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تبني سياسة نقدية تيسيرية لدعم التعافي الاقتصادي من خلال الإبقاء على المستويات المنخفضة لأسعار الفائدة. في هذا الإطار، تم مد العمل بعدد من التدخلات الهادفة إلى تخفيف أثر الجائحة على الأسر والشركات خلال عام 2021 وفق نهج انتقائي يركز على التدخلات التي أثبتت نجاحها خلال المرحلة السابقة. يأتي على رأس هذه التدخلات مد العمل ببرامج تأجيل أقساط القروض على القطاعات المتضررة من تداعيات الجائحة حتى شهر سبتمبر من عام 2021، فيما امتد أجل العمل بهذه البرامج في بعض الدول العربية حتى نهاية عام 2021. كما وصلت المصارف المركزية العربية مساعيها لدعم السيولة من خلال مواصلة تنفيذ اتفاقيات إعادة الشراء الدائمة Outright، وتلبية أغلب احتياجات البنوك من السيولة عن طريق العمليات الأساسية لإعادة التمويل لتمكينها من استعمال الموارد الأقل تكلفة المتاحة لدى البنك المركزي، وتيسير شروط الضمانات المقدمة مقابل عمليات إعادة التمويل.

إضافة إلى قيام المصارف المركزية بتبني عدد من أدوات السياسة النقدية الأخرى الهادفة إلى تمكين بعض الفئات على وجه الخصوص من الحصول على الائتمان لاسيما فيما يتعلق بقطاع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والمشروعات العاملة في قطاعات السياحة وبعض قطاعات الخدمات القائمة على التواصل المباشر التي لا زالت متأثرة بالجائحة. كما انصب جانب من هذه التدخلات على توفير الضمانات الكافية للبنوك لتشجيعها على منح الائتمان للقطاعات التي استمرت تأثرها بالأزمة والقطاعات المحفزة للتعافي الاقتصادي، وتم مد العمل ببعض هذه البرامج حتى نهاية عام 2022.

صندوق النقد العربي

كما اتجهت بعض المصارف المركزية العربية إلى تبني تدابير تستهدف تيسير توجيه التمويل إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة وتمكين المشريع الاقتصادية من التعافي من آثار الأزمة الاقتصادية الناجمة عنها بالتركيز على المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وحاضنات الأعمال، ومشروعات الاقتصاد الرقمي والطاقة المتجددة وغيرها من المشروعات الأخرى ذات الأولوية في سياق خططها الاستراتيجية. فيما بدأت بعض المصارف المركزية العربية بتدابير الخروج التدريجي من بعض تدخلات السياسة النقدية المتبناة العام الماضي ومن بينها على سبيل المثال اتفاقيات إعادة الشراء المؤقتة، كما سعى بعضها إلى تحفيز المصارف على التكوين التدريجي لمصدات رأس المال والسيولة.

من جهة أخرى ركزت تدابير السياسة المالية، على تعزيز الموارد المالية الموجهة إلى القطاع الصحي، وتقوية وتوسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية من خلال زيادة عدد الأسر المستفيدة من شبكات الأمان الاجتماعي، وتمديد العمل ببرامج دعم استمرارية الأعمال التي تستهدف المحافظة على استقرار العمالة، وتخفيف الأعباء الاقتصادية المترتبة على منشآت القطاع الخاص التي تأثرت بالجائحة بما يشمل قطاعات السياحة والأنشطة الترفيهية وقطاع المعارض والمؤتمرات، ومساندة العاملين في القطاعات والمنشآت الأكثر تضرراً بالجائحة، والقطاعات والمنشآت غير المصرح لها بالعمل طيلة استمرار الجائحة.

في هذا الإطار، تم مد العمل بتدابير إعفاء الشركات التي لا تزال مغلقة نتيجة القرارات الوقائية للتعامل مع الجائحة من رسوم الخدمات الحكومية ورسوم البلديات ورسوم تجديد السجلات التجارية، وقامت بعض الحكومات العربية بدفع جانب من رواتب العاملين في القطاع الخاص من المواطنين على غرار البرامج التي تم تبنيها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى تأجيل تحصيل الرسوم الجمركية على الواردات مقابل تقديم ضمانات بنكية، إضافة إلى مد العمل بعدد من المبادرات المتعلقة بالتأثيرات والإقامات للوافدين في الدول العربية المستقبلية للعمالة. كما استهدفت تدابير السياسة المالية دعم مستويات السيولة من خلال سداد متأخرات القطاع الخاص والاستمرار في تنفيذ المشاريع التنموية والاستراتيجية ذات الأولوية في مختلف القطاعات الاقتصادية لحفز النمو وزيادة مستويات التشغيل.

من جهة أخرى، واصل عدد كبير من الدول العربية مساعيها لتنفيذ إصلاحات هيكلية لزيادة مستويات الإيرادات العامة وضبط النفقات سواء في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي تطبقها بعض الدول العربية المستوردة للنفط، أو في سياق برامج التوازن المالي التي تنفذها مؤخراً عدد من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتستهدف في المجمل تحقيق فوائض أولية في الموازنات العامة لهذه الدول بما يتراوح بين 1.5 و4.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021.

أبرز التحديات التي تواجه التعافي الاقتصادي في الدول العربية

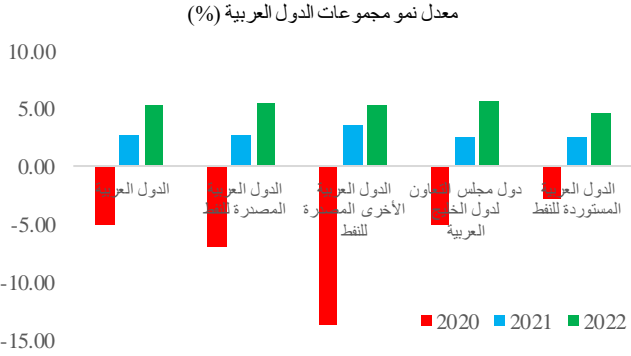
رغم التحسن الملموس للنشاط الاقتصادي في الدول العربية بداية من الربع الثاني من عام 2021، إلا أن مسارات التعافي في الدول العربية وكغيرها من الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة تواجه بعض التحديات لعل من أهمها:

- انتشار السلالات المتحورة الجديدة لفيروس كورونا، والمخاوف من عدم قدرة اللقاحات الحالية على مواجهتها بما قد يهدد جهود الدول العربية لمواصلة فتح اقتصاداتها وعودة الأنشطة الاقتصادية إلى سابق عهدها، إضافة إلى تحديات أخرى ترتبط بتأمين الحصول على اللقاحات اللازمة في الدول العربية منخفضة الدخل.
- عودة المسارات التقليدية للسياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة وهو ما سيؤدي إلى رفع الفائدة ومن ثم توليد ضغوطات على أسعار الفائدة والصراف في بعض الدول العربية ذات المستويات المرتفعة من الاقتراض الخارجي وتلك التي تتسم بارتفاع عجوزات المالية العامة وميزان المعاملات الجارية، علاوة على تدفق المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية إلى خارج هذه الدول بما سيرفع من كلفة الاقتراض من الخارج بالنسبة لهذه الدول.
- في ظل الضغوطات التضخمية التي شهدتها العالم خلال عام 2021، تواجه المصارف المركزية العربية التي تتبنى سياسة استهداف التضخم على وجه الخصوص تحديات ترتبط بقدرتها على احتواء الضغوطات التضخمية الناتجة عن الصدمات المؤقتة، والتأكد من الاستهداف الدقيق لتوقعات التضخم ومن عدم تحول الصدمات المؤقتة للأسعار المحلية إلى ضغوطات تضخمية ذات طبيعة مستدامة قد تدفع هذه البنوك إلى رفع أسعار الفائدة بما قد يؤثر سلباً على مسارات التعافي الاقتصادي.
- الحاجة إلى تكثيف الجهود على صعيد تحقيق الانضباط المالي من خلال خفض الدين العام ومدفوعاته والتحرك باتجاه مسارات أكثر استدامة للدين العام، حيث أدت الجائحة إلى تراكم مستويات المديونية العامة للدول العربية المقترضة لتصل إلى 752 مليار دولار تشكل 120 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان.
- أدت الإغلاقات السابقة إلى خسائر كبيرة واضطرابات في بعض القطاعات الاقتصادية ذات المساهمة الكبيرة في هيكل الناتج ومن أهمها قطاعات السياحة والطيران، وهو ما يستلزم الاستمرار في دعم هذه القطاعات وزيادة مستويات مرونتها وقدرتها على مواصلة العمل في ظل التدابير الاحترازية التي قد تستمر لفترة أطول.
- إمكانية حدوث آثار اقتصادية مزمنة نتيجة الجائحة، أي خسائر طويلة الأجل في النمو والتوظيف والدخول، بما يمثل خطراً محتملاً على آفاق النمو ومستويات الناتج الممكن الوصول إليها.
- إمكانية أن تؤدي الحزم والإجراءات التحفيزية المتخذة في القطاع المصرفي إلى تزايد الضغوط على ميزانيات البنوك ومستويات ربحيتها جراء التأجيل المستمر لأقساط وفوائد القروض البنكية للمتأثرين من تفشي وباء كوفيد-19، علاوة على المخاطر الأخرى ذات الصلة بارتفاع مستويات القروض المتعثرة وتزايد مواطن الهشاشة المالية في بعض الدول.

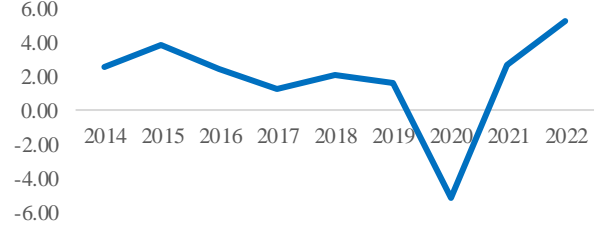
توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2021 و2022 اتجاهات النمو الاقتصادي

وسط تباين متوقع لمعدلات النمو بحسب مجموعات الدول العربية خلال أفق التوقع

تشير التقديرات إلى توقع نمو الاقتصادات العربية بنسبة 2.6 في المائة عام 2021 في ظل استمرار تأثيرها بجائحة كوفيد-19، وارتفاع النمو إلى 5.2 في المائة عام 2022 بفعل عدد من المحفزات..
معدل نمو الدول العربية (%)



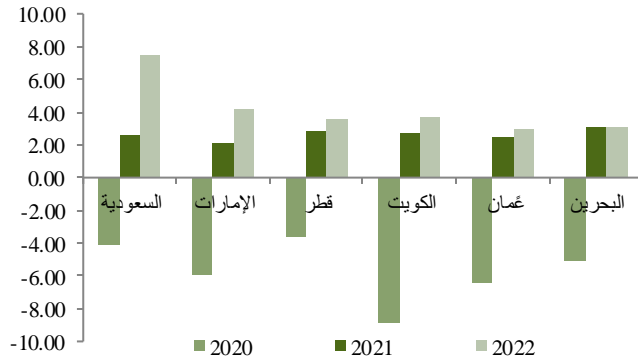
المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي



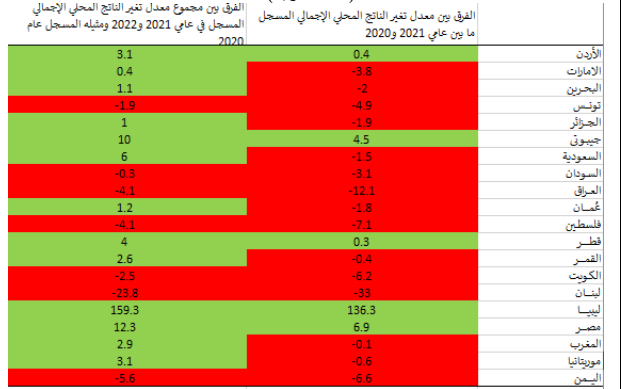
المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي

حيث يتوقع تسجيل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نمواً بنسبة 5.5 و5.2 في المائة في عامي 2021 و2022
معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي (%)

سوف تتباين سرعة تعافي الاقتصادات العربية بحسب صلاحية الأنظمة الصحية، ومدى توفر الحيز المالي، وطبيعة الهياكل الاقتصادية، ومستوى التطور التكنولوجي.
(نقطة مئوية)



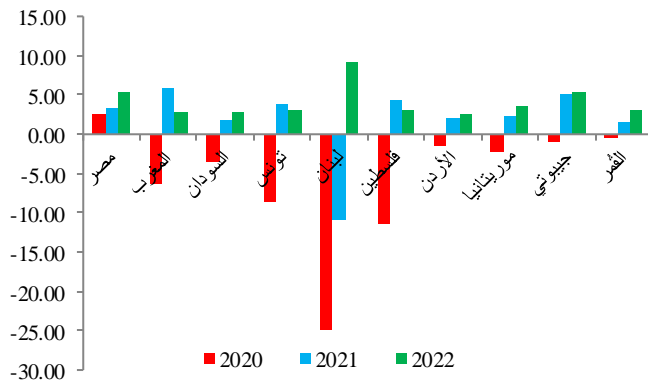
المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي



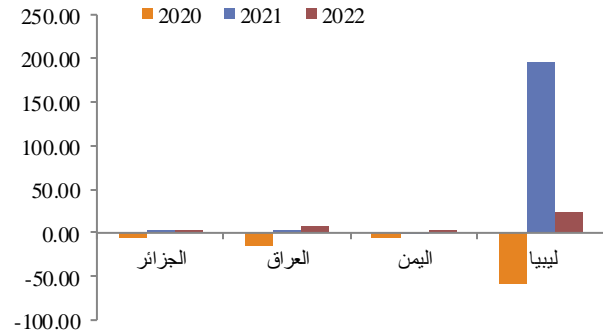
المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي

وتسجيل الدول العربية المستوردة للنفط نمواً بنسبة 2.5 و4.6 في المائة في عامي 2021 و2022
معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي (%)

فيما يتوقع تسجيل الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط باستثناء ليبيا نمواً بنسبة 3.5 و5.2 في المائة في عامي 2021 و2022..
معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2021 و2022 اتجاهات تطور الأسعار المحلية

من المرتقب أن تشهد معدلات التضخم في بعض الدول العربية ضغوطات تضخمية خلال عام 2021 متأثراً بمجموعة من العوامل أهمها الارتفاع الملموس للأسعار العالمية للغذاء، إضافة إلى ارتفاع أسعار منتجات الطاقة لاسيما في ظل تطبيق عدد من الدول العربية لآلية التسعير التلقائي لمنتجات الطاقة لتتوافق مع التغيرات في الأسواق العالمية. كما يتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار بأثر التمير الناتج عن الضغوطات التي تواجه أسعار صرف العملة المحلية في بعض الدول العربية، بالإضافة إلى تصاعد الضغوط التضخمية الناتجة عن أثر زيادة مستويات الطلب المحلي في بعض الدول كنتيجة لزيادة مستويات المعروض النقدي ورفع معدلات الأجور. كما يتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار في بعض الدول العربية بالتغيرات في حجم الإنتاج الزراعي المرتبط بالتقلبات المناخية في هذه البلدان. في المقابل، من المتوقع انحسار الضغوطات التضخمية في عام 2022 بفعل زوال جانب من الاختناقات الحالية المؤثرة على سلاسل الإمداد والزيادات المتوقعة في مستويات المعروض من السلع والخدمات.

تماشياً مع التطورات سالفة الإشارة، من المتوقع تسجيل معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة مستوى مرتفع خلال عام 2021 يبلغ حوالي 13.2 بالمائة، أما بالنسبة لعام 2022، فمن المتوقع انحسار نسبي للضغوطات التضخمية بفعل زوال جانب من الاختناقات الحالية المؤثرة على سلاسل الإمداد والزيادات المتوقعة في مستويات المعروض من السلع والخدمات. بناءً عليه، من المتوقع انخفاض معدل التضخم في العام المقبل ليسجل حوالي 6.1 في المائة. تُعزى هذه الارتفاعات بالأساس إلى الزيادة الكبيرة المسجلة في معدل التضخم في كل من لبنان والسودان كنتيجة للتطورات الداخلية التي تشهدها هاتين الدولتين، فيما يتوقع أن يبلغ معدل التضخم لمجموعة الدول العربية باستثناء كل من لبنان والسودان نحو 3.3 في المائة في عام 2021 ونحو 3.0 في المائة في عام 2022 وسط تباين معدلات التضخم ما بين مجموعات الدول العربية المختلفة.

الدول العربية المصدرة للنفط

وأثر المراجعة الدورية لأسعار منتجات الطاقة المرتبطة بالتغيرات في الأسعار العالمية للنفط.

في ظل التطورات سالفة الذكر، يتوقع أن يسجل معدل التضخم في دول المجموعة نحو 2.2 في المائة خلال عام 2021، وبالنسبة لعام 2022 فإنه يتوقع حدوث تراجع محدود لمعدل التضخم ليصل إلى حوالي 2.1 بالمائة.

التطورات على مستوى دول المجموعة

في **السعودية**، أدى رفع معدل ضريبة القيمة المضافة من 5 في المائة إلى 15 في المائة ابتداءً من شهر يوليو من العام السابق إلى ارتفاع مستويات الأسعار خلال النصف الأول من عام 2021. وهو العامل الأكثر تأثيراً على مستويات الأسعار، بالإضافة إلى المراجعة الدورية لأسعار منتجات الطاقة، وما ترتب عليها من ارتفاع في أسعار المحروقات، ذلك بالمقارنة مع العام السابق. بناءً عليه، بلغ متوسط معدل التضخم خلال النصف الأول من عام 2021 حوالي 5.5 بالمائة. هذا وقد بدأ أثر رفع معدل ضريبة القيمة المضافة في التلاشي بداية من النصف الثاني من عام 2021، حيث بلغ معدل التضخم خلال شهري يوليو

بالنسبة لهذه المجموعة من الدول، من المتوقع ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال عام 2021 ليصل إلى نحو 3.3 في المائة كمحصلة لتوقع ارتفاع معدل التضخم في كل من مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليصل إلى نحو 2.2 في المائة، ومجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط ليلعب حوالي 6.4 في المائة خلال عام 2021. أما فيما يخص التوقعات خلال عام 2022، فمن المتوقع تراجع معدل التضخم في دول المجموعة إلى نحو 2.9 في المائة.

فيما يلي عرض للتطورات المتوقعة على مستوى المجموعات الفرعية المتضمنة.

أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

من المتوقع تأثر المستوى العام للأسعار في بعض دول المجموعة بتأثير اتجاه بعض دول المجموعة برفع نسبة ضريبة القيمة المضافة، واتجاه دول أخرى إلى البدء بتطبيقها خلال عام 2021. كما سيتأثر التضخم كذلك بأثر بعض الإجراءات التي اتخذتها بعض دول المجموعة،

في قطر، ارتفع المستوى العام للأسعار بما نسبته 3.0 بالمائة خلال شهر أغسطس 2021، وجاء ذلك كنتيجة لارتفاع اسعار مجموعات كل من الترفيه والثقافة، والنقل، والتعليم، والأثاث والأجهزة المنزلية، والغذاء والمشروبات، والمطاعم والفنادق، والسلع والخدمات الأخرى، والاتصالات، والصحة.

في حين تراجعت أسعار كل من مجموعة السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، ومجموعة الملابس والأحذية، ولم يحدث أي تغيير على مجموعة التبغ (48).

في ضوء توقع زيادة مستويات الطلب المحلي على أثر حزم وبرامج التحفيز المالي والنقدي التي تبنتها السلطات، فإنه يتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 1.0 في المائة خلال عام 2021 وحوالي 2.4 بالمائة خلال عام 2022.

في الكويت، شهدت معدلات التضخم المحلي اتجاهاً نحو الارتفاع بداية من شهر يوليو 2020 نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل رئيس، إضافة إلى تزايد الضغوط من بعض العوامل الأخرى التي قد تكون مرتبطة بسلاسل التوريد وانتعاش الإنفاق الاستهلاكي بعد الإغلاق على خلفية جائحة فيروس كوفيد-19.

تتوقف اتجاهات مستويات الأسعار المحلية خلال العامين المقبلين على تطورات الأسعار العالمية للسلع خاصة أسعار الأغذية، ومدى تعافي النمو الاقتصادي بعد الجائحة، والظروف المرتبطة بضعف الإيجارات السكنية، وإمكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة في عام 2022. تماشياً مع التطورات سالفة الإشارة، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2021 حوالي 2.8 في المائة، ونحو 3.1 بالمائة في عام 2022.

في البحرين، ارتفع معدل التضخم على أساس سنوي بصورة طفيفة بلغت نسبتها 0.03 بالمائة خلال الربع الثاني من عام 2021، مقارنة بالربع المقابل من عام 2020. حيث زادت أسعار مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز، في حين انخفضت أسعار كل من مجموعة الغذاء، والنقل.

فيما يخص التوقعات خلال عامي 2021 و2022، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 1.5 في المائة وحوالي 2.0 بالمائة في كل منهما على الترتيب. يأتي ذلك في ضوء زيادة مستويات الطلب المحلي المتوقعة كنتيجة للحزم التحفيزية التي تبنتها الحكومة.

في عُمان، سجل متوسط التغير الشهري في المستوى العام للأسعار خلال الفترة (يناير - يوليو) من عام 2021 نسبة

وأغسطس وسبتمبر حوالي 0.4 بالمائة و0.3 في المائة و0.6 بالمائة على الترتيب (46).

أما بالنسبة للعوامل الإقليمية والدولية التي من المتوقع أن تؤثر على مستويات الأسعار المحلية، يأتي في مقدمتها ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء. فبحسب مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية، فقد ارتفعت أسعار الغذاء بمتوسط سنوي بلغ 18.2 في المائة منذ شهر أغسطس 2020، حيث ارتفع المؤشر بشكل عام خلال عام 2021 بوتيرة تُعد الأسرع خلال أكثر من عشر سنوات، ذلك بسبب تجدد الطلب في عدد من البلدان، خاصة من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وتعطل الإنتاج بسبب جائحة كوفيد-19، وتقييد حركة النقل، وارتفاع أسعار النفط، وزيادة أسعار الشحن البحري. وفي ظل انقح الاقتصاد السعودي على الاقتصاد العالمي واستيراد جانب من المواد الغذائية، من المتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار بهذه الارتفاعات وإن كان بشكل طفيف.

بناءً على ما سبق، من المتوقع أن تستقر معدلات التضخم خلال العام القادم عند مستويات منخفضة نوعاً ما مقارنة بالعام الحالي، نظراً لزوال أثر رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة، وتثبيت سقف أسعار البنزين منذ شهر يوليو 2021، إضافة إلى الزيادات المتوقعة في مستويات الإنتاج، وتحسن حركة النقل العالمي. كذلك من المتوقع أن تكون الاتجاهات التصاعدية في الأسعار مؤقتة وليست دائمة.

في ضوء ما سبق، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم بالمملكة خلال عام 2021 نحو 2.9 في المائة. وبالنسبة لعام 2022، فيتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.0 في المائة.

في الإمارات، سجل المستوى العام للأسعار تراجعاً خلال شهر يوليو 2021 بنسبة بلغت 0.02 بالمائة مقارنة بالشهر المقابل من عام 2020، في ظل انخفاض أسعار كل من مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز، والملابس والأحذية، والأغذية والمشروبات، والمطاعم والفنادق، والاتصالات، والتبغ. بينما زادت أسعار كل من مجموعة الترفيه، والنقل، والتعليم، والصحة، والتجهيزات والمعدات المنزلية (47).

فيما يتعلق بالتوقعات في عامي 2021 و2022، فيتوقع أن يصل معدل التضخم إلى نحو 0.7 في المائة خلال عام 2021، وحوالي 1.8 في المائة في عام 2022. يأتي ذلك تماشياً مع تحسن مستويات النمو الاقتصادي في ظل برامج التحفيز المالي التي تم تبنيها.

46 الهيئة العامة للإحصاء، السعودية، (2021)، "الرقم القياسي لأسعار المستهلك"، أغسطس.

47 المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، الإمارات، (2021)، "الرقم القياسي لأسعار المستهلك"، يوليو.

48 جهاز التخطيط والإحصاء، قطر، (2021)، "الرقم القياسي لأسعار المستهلك"، أغسطس.

الدولار واليورو اللذين يمثلان العملتين الرئيسيتين في معاملات الجزائر مع العالم الخارجي. إضافة إلى أثر التغيرات المناخية التي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على مستوى الإنتاج الزراعي، وبالتالي مستوى أسعار السلع الغذائية في السوق المحلي، ومدى استمرار الآثار الناتجة عن جائحة كوفيد-19.

بناء على ما سبق ذكره، من المتوقع أن يرتفع المستوى العام للأسعار في الجزائر بحوالي 5.1 في المائة خلال عام 2021، وتراجعها إلى نحو 3.4 بالمائة خلال عام 2022.

في **العراق**، شهد شهر يونيو 2021 زيادة المستوى العام للأسعار بنحو 6.5 بالمائة مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق نتيجة زيادة أسعار كل من قسم التبغ، والنقل، والصحة، والأغذية والمشروبات، والتجهيزات والمعدات المنزلية، والاتصالات، والمطاعم والقنادق، والترفيه، والملابس والأحذية، والسكن، في حين سجلت أسعار مجموعة التعليم انخفاضاً خلال شهر يونيو 2021⁽⁵⁰⁾.

وفيما يخص معدل التضخم الأساسي السنوي خلال شهر يونيو 2021 فقد ارتفع بنحو 6.7 بالمائة.

من المتوقع أن يتواصل تأثر المستوى العام للأسعار في العراق بالتغيرات في أسعار الواردات، التي يستند عليها الاقتصاد العراقي في تغطية احتياجات السوق المحلي، إضافة إلى أثر التغيرات في سعر صرف العملة المحلية.

في ضوء ما سبق، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 4.7 في المائة خلال عام 2021، وحوالي 3.1 في المائة خلال عام 2022.

أما في **ليبيا**، فقد ارتفعت أسعار السلع بصورة أقل من المتوقع كمحصلة لقرار مصرف ليبيا المركزي القاضي بتخفيض سعر صرف الدينار الليبي.

ومن المتوقع أن يسجل الاقتصاد الليبي معدل تضخم يبلغ 4.0 في المائة خلال عام 2021 مقارنة بمعدل تضخم بلغ 1.4 بالمائة في العام السابق، بسبب التوقعات بزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والرأسمالية لا سيما في ظل وجود حكومة وحدة وطنية. أما بالنسبة لعام 2022 فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 4.5 بالمائة⁽⁵¹⁾.

في **اليمن**، كنتيجة لاستمرار التطورات الداخلية، بالإضافة إلى تداعيات جائحة كورونا، يتوقع أن يواصل معدل التضخم تحقيق معدلات مرتفعة.

قدرها حوالي 0.75 بالمائة، مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق. ومع بدء التطبيق الفعلي لضريبة القيمة المضافة في أبريل 2021، ارتفع المستوى العام للأسعار بنهاية يوليو 2021 بنسبة 2.2 في المائة مقارنة بمستواه المسجل خلال شهر يوليو 2020.

هذا، ومن المرجح أن تتأثر مستويات الأسعار في السلطنة بارتفاع مستوى أسعار الشحن حول العالم جراء ما يعانيه الاقتصاد العالمي من تحديات العودة إلى مستويات نمو التجارة العالمية إلى ما كانت عليه قبل بدء الوباء.

في ضوء التطورات السابقة، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.1 في المائة خلال عام 2021، ونحو 2.6 بالمائة في 2022.

ب) الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط

من المتوقع أن يتأثر معدل التضخم بدول المجموعة بالتغيرات في الأسعار العالمية للنفط والغذاء، التغيرات في أسعار صرف كل من اليورو والدولار بصفتها أهم العملات الرئيسية لتعاملات بعض دول المجموعة مع العالم الخارجي. إضافة إلى أثر التقلبات المناخية على حجم الإنتاج الزراعي والمعروض من السلع الغذائية. وكذلك أثر التغيرات في أسعار السلع والمواد الخام التي يتم استيرادها من الخارج، خاصة أن بعض دول المجموعة تعتمد بشكل كبير على العالم الخارجي في تغطية الاحتياجات من السلع والخدمات.

تماشياً مع التطورات المذكورة، يتوقع أن يصل معدل التضخم بدول المجموعة إلى نحو 6.4 في المائة خلال عام 2021، وإلى حوالي 5.2 بالمائة في عام 2022.

في ضوء ما سبق، يعرض الجزء التالي توقعات اتجاهات المستوى العام للأسعار في دول المجموعة.

في **الجزائر**، بلغ معدل التضخم السنوي خلال شهر يونيو 2021 حوالي 5.4 بالمائة مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق، جاء ذلك كنتيجة لارتفاع أسعار مجموعات كل من الأغذية والمشروبات، والملابس والأحذية، والنقل، والتعليم والثقافة والترفيه، والصحة، والأثاث، والسكن وملحقاته. كما بلغ متوسط معدل التضخم خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2021 حوالي 5.7 في المائة مقارنة بذات الفترة من العام السابق⁽⁴⁹⁾.

من المتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار بالتطورات في الأسعار العالمية للنفط، ومدى تغير أسعار صرف

⁵¹ مصرف ليبيا المركزي، (2021)، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي - الإصدار الخامس عشر"، أكتوبر.

49 الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، (2021)، "تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك"، يونيو.

50 وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، (2021)، "تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك"، يونيو.

2. الدول العربية المستوردة للنفط

والمسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود، والتبغ، والنقل، والصحة، والمطاعم والفنادق⁽⁵²⁾.

تجدر الإشارة إلى أن متوسط معدل التضخم السنوي خلال الفترة (يناير - سبتمبر 2021)، قد بلغ حوالي 5.5 في المائة مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2020. كما بلغ متوسط معدل الزيادة المسجلة في التضخم السنوي خلال الفترة (مايو - سبتمبر 2021) نحو 6.1 في المائة مقارنة بذات الفترة من العام الأسبق.

انعكاسا للزيادة التي شهدتها الأسعار العالمية للنفط خلال الشهور السابقة، وصلت أسعار بعض المنتجات البترولية لمستويات تغطية التكاليف وانعكس ذلك على معدل التضخم المحلي. يُشار في هذا الصدد إلى أن لجنة تسعير منتجات الطاقة قد قررت رفع الأسعار المحلية لبعض المنتجات البترولية بنحو 25 قرش للتر في مراجعاتها الأخيرة في كل من ابريل واکتوبر 2021، بالتزامن مع الارتفاعات التي تشهدها الأسعار العالمية للنفط خلال الفترة المنقضية من عام 2021.

في ضوء التطورات السابقة، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في مصر نحو 5.7 بالمائة في عام 2021، أما فيما يخص عام 2022، فإنه من المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 5.9 في المائة.

في **تونس**، بلغ معدل التضخم السنوي حوالي 6.2 في المائة خلال شهر سبتمبر 2021، وذلك مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق. جاء ذلك كنتيجة لارتفاع أسعار مجموعات كل من التعليم، والمواد والخدمات الترفيهية، بينما تراجع أسعار مجموعة المواد الغذائية خلال شهر سبتمبر 2021. بلغ متوسط معدل التضخم السنوي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2021 حوالي 5.5 بالمائة.

كما تجدر الإشارة إلى أن معدل التضخم الأساسي فيما عدا الغذائية والطاقة في تونس خلال شهر سبتمبر 2021 قد بلغ حوالي 6.0 بالمائة⁽⁵³⁾.

فيما يتعلق بالتوقعات خلال عامي 2021 و2022، فمن المتوقع وفق أحدث تقديرات للبنك المركزي التونسي أن يبلغ معدل التضخم حوالي 5.6 بالمائة في عام 2021، ونحو 5.9 في المائة حوالي عام 2022⁽⁵⁴⁾.

بالنسبة **للمغرب**، فقد بلغ معدل التضخم خلال شهر أغسطس 2021 حوالي 0.8 في المائة مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق. جاء ذلك كنتيجة لزيادة أسعار المواد غير الغذائية، مثل النقل، والملابس والأحذية،

يتوقع أن يواصل المستوى العام للأسعار بدول المجموعة تحقيق مستويات مرتفعة كمحصلة لمجموعة من العوامل من بينها تطبيق آلية التسعير التلقائي لمنتجات الطاقة لتتوافق مع التغيرات في المستويات العالمية لأسعار النفط. وكذا التغيرات في الأسعار العالمية للمواد الغذائية وخاصة في ظل التقلبات المناخية التي تمر بها بعض دول المجموعة. إضافة إلى التغيرات في تكلفة الشحن والتأمين وأثرها على زيادة قيمة السلع المستوردة. كما عانت بعض دول المجموعة من ضغوطات تضخمية ناتجة عن زيادة مستويات الطلب المحلي كنتيجة لزيادة مستويات حجم النقد المتداولة وذلك في ظل تأثير مستويات العرض. كما ستشهد بعض دول المجموعة ضغوطات تضخمية ناتجة عن التضخم المدفوع بعوامل دفع التكلفة (Cost-push inflation) كنتيجة لارتفاع أسعار المواد الأولية والسلع الغذائية. هذا بالإضافة إلى تواصل الضغوطات التضخمية الناتجة عن أثر التميرير (Pass-through effect) كنتيجة لاستمرار التحديات التي تواجه أسعار صرف العملات المحلية ببعض دول المجموعة.

وفقا للتطورات سالفة الإشارة، يتوقع تسجيل دول المجموعة متضمنة كل من لبنان والسودان معدل تضخم مرتفع في عام 2021 يبلغ حوالي 27.7 في المائة. بالنسبة لعام 2022 فمن المتوقع تراجع معدل التضخم بدول المجموعة ليصل إلى نحو 10.8 في المائة. في المقابل، من المتوقع تسجيل دول المجموعة باستثناء كل من لبنان والسودان معدل تضخم يبلغ حوالي 3.6 في المائة و3.4 في المائة خلال عامي 2021 و2022 على التوالي.

في ضوء ما سبق، يعرض الجزء التالي توقعات اتجاهات المستوى العام للأسعار في دول المجموعة.

في **مصر**، زاد معدل التضخم السنوي خلال شهر سبتمبر 2021 ليسجل حوالي 8.0 بالمائة مقارنة بشهر سبتمبر من العام السابق، ذلك للشهر الخامس على التوالي. حيث سُجّلت معدلات التضخم خلال الشهور الأربعة السابقة ارتفاعات تراوحت بين 4.9 في المائة خلال شهر مايو و6.4 بالمائة في شهر أغسطس 2021. يرجع ارتفاع معدل التضخم خلال شهر سبتمبر 2021 إلى زيادة أسعار كل من مجموعة الأغذية والمشروبات، والتعليم، والثقافة،

54 البنك المركزي التونسي، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي - الإصدار الخامس عشر"، أكتوبر.

52 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر، (2021)، "النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين"، سبتمبر.

53 احصائيات تونس، تونس، (2021)، "مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي"، سبتمبر.

من ناحية أخرى أظهرت أيضاً نتائج استطلاع الأوضاع الاقتصادية الذي قام به مصرف لبنان للنصف الثاني من عام 2021 المنحى التصاعدي لمستوى الأسعار، حيث وصلت أسعار التجزئة إلى مستويات قياسية في النصف الثاني من هذا العام. إذ أعلن 80 في المائة من أصحاب المؤسسات التجارية التي تمت مقابلتهم عن ارتفاع مستويات أسعار مبيعاتهم مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

أما العوامل التي أدت إلى استمرار المنحى التصاعدي للأسعار فهي عديدة أبرزها:

على الصعيد الداخلي تأثر المستوى العام للأسعار بالاختناقات التي تواجه سلاسل الإمداد والممارسات الاحتكارية للمواد الأساسية المدعومة التي ساهمت بشكل أساسي في الزيادة المستمرة للأسعار والضغط على الاحتياطي بالعملة الأجنبية لدى مصرف لبنان من خلال تمديد سياسة الدعم. تجدر الإشارة إلى أن الممارسات غير المنضبطة للأسواق أدت إلى شح ونقص حاد للمواد الأساسية المدعومة مما أدى إلى ارتفاع أسعارها في السوق الموازي بشكل ملحوظ. في هذا السياق، تم رفع أسعار المحروقات على عدة مراحل خلال الربع الثالث من عام 2021 الأمر الذي أدى إلى حدوث زيادة إضافية للأسعار كان لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على أسعار السلع من خلال زيادة تسعيرة النقل والمواد الأولية.

من ناحية أخرى، أدت الزيادة في حجم النقد المتداولة لتغطية سحب الودائع بالعملة الأجنبية وتمويل نفقات الدولة في ظل غياب تدفق العملات الأجنبية إلى زيادة مستويات الطلب بالتزامن مع تقلص العرض وبالتالي تراجع قيمة الليرة مقابل الدولار. وفي حال رفع سعر الصرف للسحوبات الشهرية من المصارف، فمن المتوقع ازدياد الضغط على الأسعار.

أما على الصعيد الخارجي، فقد أثرت جائحة كوفيد-19 بشدة على الاقتصاد العالمي وعلى مستويات الأسعار العالمية خصوصاً على أسعار النفط والسلع الغذائية في النصف الأول من العام 2021. ومع ظهور المتحورات الجديدة من المتوقع استمرار هذه الزيادة التي ستؤثر بدورها على كلفة الاستيراد والإنتاج المحلي وبالتالي على تضخم دفع التكلفة.

في ظل كل هذه العوامل الداخلية والخارجية، من استمرار انتشار جائحة كوفيد-19 إلى الضغوطات التي تواجه سعر صرف العملة المحلية، بالإضافة إلى رفع الدعم عن

والتعليم، والأثاث، والمطاعم والقنادق، والسكن وملحقاته. هذا، في حين تراجعت أسعار المواد الغذائية خلال شهر أغسطس 2021.

بالنسبة للتضخم الأساسي، فقد سجل نحو 0.2 في المائة خلال شهر أغسطس 2021⁽⁵⁵⁾.

بشكل عام تأثر المستوى العام للأسعار في المغرب بالتغيرات في الأسعار العالمية للمواد الأولية وبصفة خاصة النفط، والمواد الغذائية، بالإضافة إلى التقلبات المناخية التي أثرت بدورها على مستويات الإنتاج الزراعي وحجم المعروض من السلع الغذائية بالسوق المحلي.

كمحصلة للتطورات سألغة الذكر، ووفقاً لتوقعات بنك المغرب في يونيو 2021، من المنتظر أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2021 نحو 1.2 بالمائة، وحوالي 1.6 في المائة خلال عام 2022.

في الأردن، بلغ معدل التضخم خلال شهر أغسطس من عام 2021 نسبة قدرها حوالي 2.0 بالمائة، جاء ذلك كمحصلة لارتفاع أسعار كل من النقل، واللحوم، والوقود والإنارة، والزيوت والدهون. بينما تراجعت أسعار كل من الفواكه، والصحة، والملابس، والمشروبات.

كما بلغ متوسط معدل التضخم خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2021 حوالي 1.1 في المائة، مقارنة بذات الفترة من العام السابق. كما بلغ معدل التضخم الأساسي خلال شهر أغسطس 2021 حوالي 0.6 بالمائة⁽⁵⁶⁾.

أثر ارتفاع تكلفة الشحن والتأمين على أسعار كافة السلع المستوردة خاصة المواد الأولية، مما ينعكس سلباً على تكلفة الإنتاج، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، علاوة على الضغوطات التضخمية الناتجة عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط.

بناء على ما سبق، من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم إلى 2.3 بالمائة في عام 2021، وتراجعه بشكل طفيف إلى 2.0 في المائة في عام 2022⁽⁵⁷⁾.

أما في لبنان، فتشير التقديرات الرسمية إلى ارتفاع معدل التضخم لشهر يونيو على أساس سنوي ليسجل 100.6 بالمائة مقارنة بالشهر ذاته من العام المنصرم. أما الارتفاع الأكبر في الأسعار فقد سجلته مجموعة المطاعم والقنادق، والمواد الغذائية والمشروبات غير الروحية، والأثاث والتجهيزات المنزلية، والنقل.

⁵⁶ دائرة الإحصاءات العامة، الأردن، (2021). "مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك"، أغسطس.

⁵⁷ البنك المركزي الأردني، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي - الإصدار الخامس عشر"، أكتوبر.

⁵⁵ المندوبية السامية للتخطيط، المغرب، (2021)، "الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك"، أغسطس.

ترجع التضخم إلى معدل ثنائي الرقم في عام 2022 بسبب الحد من التمويل النقدي للعجز وبدء تلاشي الآثار المؤقتة لإلغاء سعر الصرف الجمركي الحالي (59).

في **موريتانيا**، بلغ معدل التضخم السنوي خلال شهر سبتمبر 2021 نحو 4.7 في المائة مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق (60). فقد زادت أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والصحة، والمطاعم، والسكن والمياه والغاز والكهرباء والمحروقات، والاتصالات، والملابس، والأثاث، والنقل، والترفيه والثقافة، والتعليم.

فيما يتعلق بالتوقعات خلال عامي 2021 و2022، فيتوقع أن يسجل معدل التضخم نحو 2.9 في المائة خلال عام 2021. أما بالنسبة لعام 2022، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 2.6 في المائة.

في **فلسطين**، يتأثر المستوى العام للأسعار بالتطورات في أسعار المواد الغذائية العالمية، بتكلفة الواردات السلعية والمواد الأولية، إضافة إلى أثر التطورات في مستويات الطلب المحلي وخصوصاً الاستهلاك الأسري.

فيما يخص التوقعات، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2021 نحو 1.5 في المائة، على أساس سنوي، وارتفاعه بشكل طفيف في عام 2022 إلى نحو 1.8 في المائة.

في **جيبوتي**، من المتوقع أن يسجل معدل التضخم في عام 2021 نحو 2.9 في المائة. أما بالنسبة لعام 2022، فيتوقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 2.4 بالمائة.

في **الصومال**، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 3.9 في المائة خلال عام 2021. فيما يتوقع في عام 2022 أن يبلغ حوالي 3.1 في المائة.

في **القطر**، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.5 في المائة خلال عام 2021، بينما يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.2 في المائة خلال عام 2022.

المحروقات، تزايدت بشكل كبير توقعات التضخم (Inflation-Expectation) من قبل الأسر والمؤسسات. هذه التوقعات ستدخل البلاد في موجة تضخمية ناتجة عن ارتفاع الطلب الحالي من قبل الأفراد على المواد الأساسية وتخزينها خوفاً من ارتفاع إضافي في الأسعار. أما المؤسسات فستستبق أي مطالبة بتصحيح الأجور أو ارتفاع في أسعار المواد الأولية من خلال رفع أسعار السلع الاستهلاكية.

هذا، ومن المتوقع أن تتخطى معدلات التضخم هذا العام حاجز 107 في المائة وقد تصل إلى نحو 115 في المائة في حال رفع سقف السحوبات المصرفية (58).

في **السودان**، حققت الإصلاحات الاقتصادية تقدماً في إطار البرنامج المحدد، حيث تحول السودان إلى سعر الصرف الذي تحدده قوى السوق، وتم رفع الدعم عن أسعار التجزئة للبنزين، ومعظم أنواع الوقود في ديسمبر 2020، وزيادة أسعار الكهرباء مما قاد إلى زيادة معدلات التضخم، وإن كان سعر الصرف قد ظل مستقراً إلى حد ما، عقب توحيد. نظراً لأن سعر الصرف الموازي أُستخدم على نطاق واسع بالفعل في معاملات الصرف الأجنبي، لذلك لم يكن لتوحيد سعر الصرف الرسمي في 21 فبراير 2021 سوى تأثير محدود على التضخم.

على الرغم من تسبب المضاربين في السوق النقد الأجنبي في شهري مايو ويونيو 2021 في زيادة الفجوة بين سعر الصرف الرسمي و الموازي، إلا أن بنك السودان المركزي استخدم سياسة التدخل في جانب العرض عبر مزادات النقد الأجنبي، بما ساهم في استقرار سعر الصرف بعد ذلك.

رغم ذلك لا يزال معدل التضخم مرتفعاً مسجلاً 422.78 بالمائة في شهر يوليو 2021، بسبب تحرير أسعار الوقود والآثار غير المباشرة الناتجة عن ذلك واستمرار عجز الغذاء والوقود، ولكن في ظل استقرار سعر الصرف يُتوقع

60 المكتب الوطني للإحصاء، موريتانيا، (2021). "المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك"، سبتمبر.

58 مصرف لبنان، (2021)، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي - الإصدار الخامس عشر"، أكتوبر.

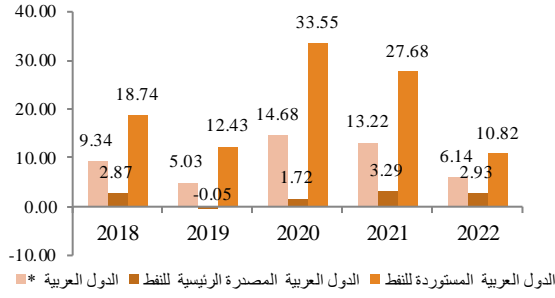
59 بنك السودان المركزي، (2021)، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي - الإصدار الخامس عشر"، أكتوبر.

شكل رقم (3): توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2021 و2022
اتجاهات تطور الأسعار المحلية

بفعل ارتفاع التضخم لاسيما في مجموعتي الدول العربية المستوردة للنفط والدول العربية المصدرة للنفط الأخرى

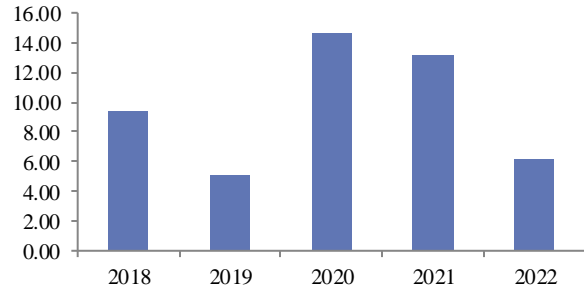
من المتوقع بقاء معدل التضخم عند مستويات مرتفعة تقارب 13.2 في المائة عام 2021، وتراجعها إلى 6.1 في المائة عام 2022..

معدل التضخم في مجموعات الدول العربية (في المائة)



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي

معدل التضخم في الدول العربية (في المائة)

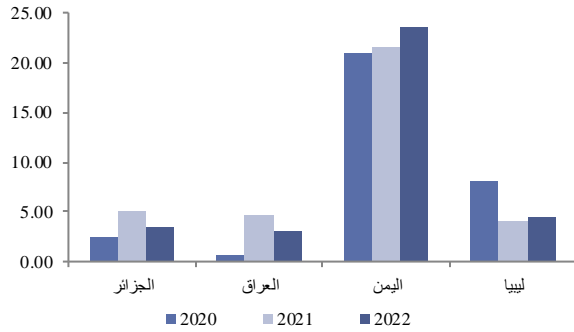


المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي

فيما يتوقع ارتفاع أكبر للتضخم في مجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط إلى 6.4 و5.2 في المائة عامي 2021 و2022

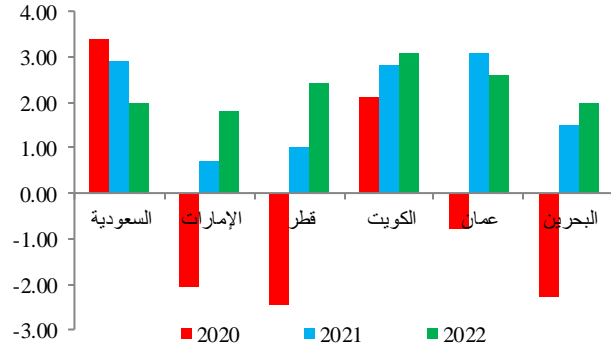
من المتوقع ارتفاع التضخم في مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمجموعة إلى ما يقارب 2 في المائة خلال أفق التوقع ..

معدل التضخم: الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط (في المائة)



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي

معدل التضخم: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (في المائة)

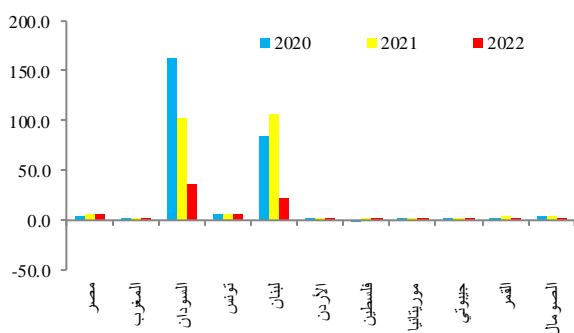


المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي

بما يعكس انحسار نسبي للضغوطات التضخمية في بعض دول المجموعة خلال عامي 2021 و2022

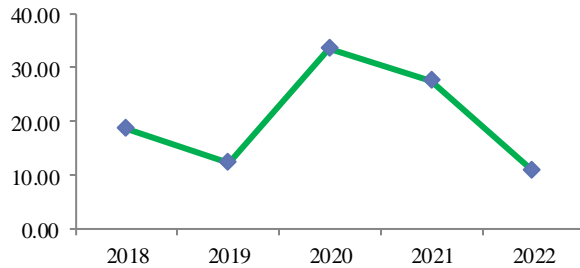
من المتوقع انخفاض كبير للتضخم في الدول العربية المستوردة للنفط خلال أفق التوقع مقارنة بالمستوى القياسي المسجل عام 2020..

معدل التضخم: الدول العربية المستوردة للنفط فرادي (في المائة)



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي

معدل التضخم: الدول العربية المستوردة للنفط كمجموعة (في المائة)



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي

الملاحق

اتجاهات النمو الاقتصادي في الدول العربية (2022-2013)

معدل النمو بالأسعار الثابتة										
*2022	*2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
7.5	2.6	-4.1	0.3	2.7	-0.7	1.7	4.1	3.6	2.7	السعودية
4.2	2.1	-5.9	1.7	1.2	2.4	3.1	5.1	4.3	5.1	الإمارات
3.6	2.9	-3.6	-0.2	1.4	1.6	2.2	3.6	4.0	3.4	قطر
3.7	2.7	-8.90	-0.6	2.4	-4.7	2.9	0.6	0.5	1.1	الكويت
3.0	2.5	-6.4	-0.8	2.4	-0.8	2.0	5.7	2.9	3.9	عُمان
3.1	3.1	-5.1	2.1	2.3	4.1	3.2	2.9	4.4	5.4	البحرين
5.5	2.5	-5.40	2.8	2.0	4.6	4.6	-0.8	-10.3	-5.3	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
2.9	4.5	-6	0.8	7.0	3.0	3.2	3.7	3.8	2.8	الجزائر
8.0	3.6	-15.70	6.0	2.6	-1.8	13.8	2.6	2.3	7.6	العراق
1.2	-1.6	-5.00	2.1	-3.6	-11.6	-17.9	-32.7	-0.2	4.8	اليمن
23	196	-59.70	9.9	7.4	55.0	-8.4	-11.7	-74.4	-52.0	ليبيا
5.2	3.7	-10.6	2.3	1.5	-0.9	6.0	0.5	3.0	4.4	الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون ⁽¹⁾
5.5	2.8	-6.2	0.9	1.7	-0.4	2.9	3.0	3.2	3.3	الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط ⁽¹⁾
5.4	3.3	2.5	5.6	5.3	4.2	4.4	4.4	2.2	2.1	مصر
3.0	6.2	-6.3	2.6	3.1	4.2	1.1	4.5	2.7	4.5	المغرب
2.8	1.7	-3.6	-2.5	-4.3	4.7	4.8	4.9	3.6	4.4	السودان
3.0	3.9	-9.2	1.4	2.5	2.2	1.1	1.0	2.7	2.1	تونس
9.2	-11	-25	-6.7	1.9	0.6	1.7	0.2	2.0	2.7	لبنان
3.0	4.4	-11.5	1.0	0.9	3.1	4.7	3.4	0.2	2.2	فلسطين
2.7	2	-1.6	2.0	1.9	2.1	2.1	2.6	3.4	2.4	الأردن
3.6	2.4	-2.20	5.9	2.9	3.5	1.5	3.1	5.6	6.4	موريتانيا
5.5	5.0	-1.00	7.5	4.3	4.1	6.7	6.5	6.0	6.0	جيبوتي
3.0	1.6	-0.40	1.9	2.7	2.7	2.2	1.0	2.1	3.5	القمصر
4.6	2.5	-2.8	2.6	2.9	3.7	3.2	3.8	2.6	3.1	الدول العربية المستوردة للنفط
5.2	2.7	-5.2	1.4	2.1	0.5	3.0	3.2	2.5	3.3	إجمالي الدول العربية ⁽²⁾

* متوقع

- (1) لا يشمل الاقتصاد الليبي نظراً للتقلبات الأخيرة التي شهدتها الناتج المحلي الإجمالي.
(2) لا يشمل الاقتصاد الليبي نظراً للتقلبات الأخيرة التي شهدتها الناتج المحلي الإجمالي والسوري نظراً لعدم توفر البيانات.
المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي بالاستناد إلى مصادر وطنية وإقليمية ودولية.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية في الدول العربية (2022 - 2013)

معدل التضخم (%)										
*2022	*2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
2.00	2.90	3.40	-1.2	2.5	-0.8	2.1	1.2	2.2	3.5	السعودية
1.80	0.70	-2.07	-1.9	3.1	2.0	1.8	4.1	2.4	1.1	الإمارات
2.40	1.00	-2.47	-0.9	0.3	0.5	2.7	1.8	3.4	3.1	قطر
3.10	2.80	2.10	1.1	0.6	1.6	3.5	3.7	3.1	2.7	الكويت
2.60	3.10	-0.80	0.1	0.9	1.6	1.1	0.1	1.0	1.1	عمان
2.00	1.50	-2.30	1.0	2.1	1.4	2.7	1.9	2.6	3.3	البحرين
2.12	2.17	1.09	-1.0	2.2	0.4	2.2	2.2	2.4	2.7	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
3.40	5.10	2.42	2.0	4.3	5.6	6.4	4.8	2.9	3.3	الجزائر
3.10	4.70	0.60	-0.2	0.4	0.2	0.5	2.3	2.2	1.9	العراق
23.50	21.50	21.00	23.0	25.0	18.0	16.0	9.0	8.1	11.1	اليمن
4.50	4.00	8.00	-2.2	13.6	28.5	25.9	9.8	3.1	2.6	ليبيا
5.16	6.38	3.46	2.7	4.6	5.0	5.1	4.2	3.1	3.3	الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون
2.93	3.29	1.72	-0.1	2.9	1.6	2.9	2.7	2.6	2.8	الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط
5.90	5.70	5.00	9.2	14.4	29.5	10.2	11.1	10.1	6.9	مصر
1.60	1.20	0.70	0.2	1.6	0.7	1.6	1.6	0.4	1.9	المغرب
36.70	103.00	163.26	51.0	72.9	32.4	17.6	17.3	37.5	37.1	السودان
5.90	5.60	5.60	6.7	7.3	5.3	3.6	4.4	4.6	5.3	تونس
23.00	107.00	84.30	2.9	6.1	4.5	-0.8	-3.8	1.9	4.8	لبنان
2.00	2.30	0.30	0.8	4.5	3.3	-0.8	-0.9	2.9	4.8	الأردن
1.80	1.50	-0.73	1.6	-0.2	0.2	-0.2	1.4	1.7	1.7	فلسطين
2.60	2.90	2.40	2.3	3.1	2.6	1.5	0.5	3.8	4.1	موريتانيا
2.40	2.90	2.00	1.8	1.9	2.0	2.0	2.2	2.9	2.4	جيبوتي
3.10	3.90	3.50	3.0	2.7	2.9	2.3	الصومال
3.20	3.50	3.00	2.8	2.5	2.1	2.0	2.0	1.5	2.3	القمر
10.82	27.68	33.55	12.4	18.7	19.9	7.7	7.9	10.9	10.0	الدول العربية المستوردة للنفط
6.10	13.20	14.43	5.0	9.3	9.1	4.9	4.8	6.0	5.7	إجمالي الدول العربية (1)

* متوقع.

(1) باستثناء سورية.

المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي بالاستناد إلى مصادر وطنية وإقليمية ودولية.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

شبكة المعرفة

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: (+9712) 6215000

فاكس رقم: (+9712) 6326454

البريد الإلكتروني: publications@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: <http://www.amf.org.ae>



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الإدارة الاقتصادية والفنية

صندوق النقد العربي

من بناية 2021، أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +971 2 6171552

فاكس: +971 2 6526454

البريد الإلكتروني: ecommis@amf.ae

Website: <http://www.amf.org.ae>